

التصنيف الأصولي عند المالكية حتى القرن الثامن الهجري دراسة وتحليل

عبد الجليل زهير ضمرة*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى كشف اللثام عن المصنفات الأصولية في مذهب السادة المالكية في المراحل التاريخية المتعاقبة إلى القرن الثامن الهجري؛ إبرازاً لجهود علماء هذا المذهب في البحث والتصنيف الأصولي. وقد اعتمد الباحث في تحقيق هذا الغرض على المنهج الاستقرائي، إذ تتبع كتب التراجم ومعاجم المصنفات الأصولية قاصداً دراسة وتحليل بعض الظواهر التاريخية التي ألقت بظلالها على مسيرة التصنيف الأصولي في المذهب المالكي في مراحل المتعاقبة، وانتهى الباحث إلى أن التصنيف الأصولي في المذهب المالكي ابتدأ في المشرق في المدرسة العراقية ثم آل إلى مدرستي المغرب والأندلس، وقد كانت عناصر القوة والتميز في بدايات التصنيف الأصولي في العراق أكثر رسوخاً واستقلالاً عما انتهى إليه في المغرب على الجملة.

Abstract

This study aims at shedding some light at the books authored about the fundamentals of Islamic Jurisprudence in the Maleki School for the years of history till the eighth century of hejrah. Also to talk about the major scientists at the Malekite school in research and fundamental books.

And for doing so the researcher relied on the exploration approach by reading and following this issue at the book and fundamental resources in order to study and analyze the some historical phenomenon that affected the writing period in the same Malekite Jurisprudence school.

The study presents some results that the fundamental authoring at the Malekite sector that began at the east at the Iraqi Islamic institutes then spreaded and settled in Morocco and Andalus but the beginnings at Iraq were more structural and stronger than it was in Morocco generally.

* قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

تاريخ قبول البحث: 2003/8/12.

تاريخ استلام البحث: 2003/4/7.

مقدمة:

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عبده المصطفى وبعد، فإن لكل فن من الفنون أدوات منهجية يستعملها الباحث فيه تعينه على الوصول إلى نتائج سديدة، وعلم أصول الفقه من جملة العلوم الجارية على هذا المهيّج، إذ يعدّ الاستقراء آليته المنهجية الناهضة ببنائه وتشبيده؛ لتقرير كليات أصولية يحنك إليها الفقيه إبان اجتهاده في النوازل. وإذا أنعمنا النظر في هاته الكليات من حيث الموضوع، فإننا واجدون نوعين من الكليات المبحوثة في هذا العلم - على الجملة - :

النوع الأول: الكليات الشرعية التي يستشرفها المجتهد بتتبع سبيل الشارع في تشريع الأحكام تدليلاً وتقريراً لها في أعيان الوقائع.

النوع الثاني: الكليات المذهبية التي يستشرفها التابع يستظهر بها السنن التشريعي الذي اختطه متبوعة بما فهمه من قواعد الشريعة وكلياتها.

ولما كان رصد الأصول الفقهية المعتمدة عند كل إمام يكشف عن أصول الشريعة في ظل ما أنتجت العقليّة الاجتهادية، غدا متابعة تطور هذا الفكر الأصولي عند الأتباع يوثق صلة الفقه بمداركه ويقوّي رباط الفرع بمعاقده.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لترصد التطور في المنهج التصنيفي في علم أصول الفقه عند علماء المالكية في مراحلها المختلفة، مستشرفة العوامل التي أثّرت فيه، وقد وقع اختياري على مذهب المالكية لرصد مصنفاتهم الأصولية ودراستها بسبب قلة الأبحاث والدراسات - لاسيما المشرقية منها - التي عُتبت بإبراز الجهود الأصولية لهذا المذهب العريق، وزاد هذه الرغبة في نفسي الانطباع الذي قد يرتسم في ذهن المبتدئ لدراسة علم الأصول - متوهماً - أن المؤلفات في هذا العلم تكاد أن تكون حكرًا على مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلا التزّر اليسير من مصنفات المالكية، كإحكام الباجي، وتنقيحات القرافي، ومختصر ابن الحاجب، وموافقات الشاطبي. ولقد واجه الباحث إبان مباشرته لرصد المصنفات الأصولية عند المالكية مشكلة تتمثل بقلة المطبوع منها لا سيما المصنفات الأصولية للمدرسة العراقية، وقد لاحظ أن الإمام الزركشي على سعة إطلاعه على مصادر علم الأصول - لم يراجع في موسوعته الأصولية الموسومة بالبحر المحيط من مصنفات المالكية بالعراق إلا أربعة كتب هي: التقريب والإرشاد للقاضي الباقلاني، والجامع لابن خويزمنداد، وكتاب الإفادة وكتاب الملخص في أصول الفقه للقاضي عبد الوهاب بن نصر، غير أنه لم يطبع من هذه الكتب إلا التقريب والإرشاد للباقلاني، وحسي أن الجامع والإفادة والملخص^(١) مفقودة^(٢).

^١ يرجع الفضل في نقل كتاب الملخص في أصول الفقه للقاضي عبد الوهاب لأبي الوليد الباجي، انظر الوراكلي: تراث القاضي عبد الوهاب البغدادي عند المغاربة والأندلسيين 6.

كما لم يكن المازري في شرحه على البرهان بأحسن حالاً من الزركشي فيما اعتمد عليه من كتب المالكية في العراق⁽²⁾، في حين لم يطلع القرافي إبان شرحه على المحصول إلا على كتابي القاضي عبد الوهاب الإفادة والملخص⁽³⁾، وثبّه على اطلاعه على مقدمة ابن القصّار في الأصول في كتاب الذخيرة⁽⁴⁾. ثم جاء الرّهوني في تحفة المسؤول بشرح منتهى السؤل معتزلاً عن المالكية بتصنيفه هذا الكتاب؛ إذ أراد به أن "يذهب وصم العجز والافتقار عن الأصحاب، ويتبين منه أصول الفقه على مذهب إمام صاحب الكتاب، يعول المالكية في أصولهم عليه".⁽⁵⁾

وكانه رحمه الله تعالى قد غفل أو لم يطلع على أن مالكية العراق قبله بزهاء ثلاثة قرون قد أتقنوا تحرير أصول إمامهم، وذوّبوا عنها وخرّجوا عليها الفروع المنقولة عنه، كما كان لمالكية المغرب والأندلس القّدحُ العلّي في هذا الشأن.

وفي ظل هذه المعطيات لجأ الباحث لإظهار الجهود الأصولية لأعلام المالكية إلى ما وقع بين يديه مطبوعاً من مصنفاتهم الأصولية زيادة على كتب التراجم المعنّية ببيان أعلام المذهب والتعريف بمصنفاتهم، وليتم له هذا الغرض فقد قسم البحث إلى أربعة مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإمام مالك والتأصيل الفقهي.
- المبحث الثاني: التأصيل الفقهي عند أصحاب الإمام مالك.
- المبحث الثالث: التصنيف الأصولي للمالكية في العراق.
- المبحث الرابع: التصنيف الأصولي للمالكية في المغرب والأندلس.

- المبحث الأول: الإمام مالك والتأصيل الفقهي:

ظهر في زمان الإمام مالك بن أنس تمايز منهجي بين طريقة أهل الحجاز من جهة وطريقة أهل العراق في الاجتهاد الفقهي⁽⁶⁾.

فأهل الحجاز قد توافرت لديهم الآثار الصحيحة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ والموقوفة على علماء الصحابة وفقهائهم وقد اتفق هذا مع قلة الوقائع المستجدة مما حدا بفقهاء الحجاز إلى الاعتماد على الحديث النبوي كأصل للاجتهاد الفقهي، فكان الاهتمام منصباً على الجزئيات وتحقيقها دون الكليات لتقريرها.

لذا فقد اعتمد رموز هذه المدرسة وفي مقدمتهم الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة على الاستدلالات النقلية المباشرة لبيان حكم الشرع في الوقائع والنوازل.

في حين أن أهل العراق قد ظهر فيهم الوضع في الحديث النبوي⁽⁷⁾ بما ألجأ فقهاءهم إلى التشدد في قبول الروايات المرفوعة لرسول الله ﷺ وقد اتفق هذا مع كثرة الوقائع المستجدة، مما حدا بعلماء العراق إلى الاعتماد

على الكليات القرآنية وعمومات النصوص في بناء قواعد كلية ومعانٍ إجمالية يتخرج عليها ما لا يحصى من الفروع؛ لذا ظهر ميل فقهاء العراق إلى كثرة افتراض المسائل وتشقيقها تخريجاً لها على القواعد المقررة في الأدهان.

ومع أن الخلاف بين المدرستين قد ارتقى إلى مستوى المنهجية، غير أن المصنفات والمناقشات الفقهية لم ترتقِ إلى مستوى التأصيل - على الجملة - إذ بقي النقاش دائراً حول الفروع والبحث في الثكّات والوجوه التي تخرجت عليها عند كل فريق⁽⁸⁾.

وبالتالي فالخلاف في هذه الحقبة الزمنية كان متوجهاً إلى البحث الفروعوي، غير أنه لم يخلُ من إرهافات تشكل النواة الأولى للبحث والتصنيف الأصولي⁽⁹⁾.

أما بالنسبة للإمام مالك، فقد أظهر في فقهه الاعتماد على أصل تشريعي ارتضاه ليكون أساساً يبنى عليه منطق الاستقراءى للتقعيد الفقهي وتشكيل أصول الاستدلال الشرعي، ويحتكم إليه في فهم الدلائل التفصيلية، ألا وهو عمل أهل المدينة.

وقد كانت له مساهمات في تقرير هذا الأصل في مراسلاته، ولا أدل على هذا من الرسالة الأصولية التي بعث بها الإمام مالك إلى الليث بن سعد ينبئه فيها إلى تقرير عمل أهل المدينة أصلاً فقهيّاً مرعياً في الاجتهاد والنظر⁽¹⁰⁾.

كما أن بعض المالكية⁽¹¹⁾ اعتبر أن الإمام مالك قد سار في موطئه على رسم الصورة الأصولية للأصول الاستدلالية المتقررة عنده، وفي هذا يصف ابن العربي الموطأ فيقول: "هذا أول كتاب أُلّف في شرائع الإسلام وهو آخره؛ لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك - رضي الله عنه - على تمهيد الأصول للفروع، ونَبّه فيه على معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه"⁽¹²⁾.

وتقريراً لهذا المعنى فسأورد نماذج من كلام الإمام مالك - رحمه الله تعالى - لأنعم النظر فيها مستشرفاً الأصول الفقهية والقواعد الاجتهادية التي اختطها لنفسه وخرّج فقه المسائل عليها. وابتداءً أذكر بأن عمل أهل المدينة قد شكّل عنده - رحمه الله تعالى - أساساً يبنى عليه المنطق الاستقراءى الناهض بتكوين القواعد الكلية والأصول الفقهية؛ لذا نجد الإمام مالك يخاطب الليث بن سعد في رسالته التي تقدم الإشارة إليها قائلاً: "فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً معمولاً به لم أرَ خلافاً للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها"⁽¹³⁾.

كما اتخذ هذا الأصل مُعْتَمَداً يرجَّح بناءً عليه الأقوال في المسائل، ومن ذلك قوله: "الأمر عندنا أنه لا يُتوضأ من رعايف ولا دم ولا قح يسيل من الجسد"⁽¹⁴⁾. وقوله: "إنه سمع غير واحد من علمائهم يقول: لم يكن في عيد الفطر ولا في الأضحى نداء ولا إقامة منذ زمان رسول الله ﷺ إلى اليوم. قال مالك: وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا"⁽¹⁵⁾.

ويرى رحمه الله أن عمل أهل المدينة فيما تضافروا عليه كاشف عن سنة نبوية متوارثة مأمونة الدلالة والثبوت، ولا سيما آثار النبي ﷺ والصحابة من بعده لم تنزل إذ ذاك، والعهد لم يتناول⁽¹⁶⁾.

يقول ابن القصار في عمل أهل المدينة: "وقد احتج مالك -رحمه الله تعالى- بذلك في مسائل يكثر تعدادها، حيث يقول، الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا. وهذا من خبر التواتر الذي قد بينا أنه مذهبه"⁽¹⁷⁾.

وهنا سأعرض بعض المسائل الفروعية التي تكشف عن الأصول الفقهية والقواعد الاجتهادية القارة في عقلية هذا الإمام الفذ رحمه الله تعالى.

1- يقول الإمام مالك "عن هشام بن عروة أن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح. قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح، ولا تجوز على غيرهم، وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحدها ولا تجوز في غير ذلك إذا كان ذلك من قبل أن يتفرقوا أو يُخَبَّيوا، فإن اختلفوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد أشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يتفرقوا"⁽¹⁸⁾.

يظهر في هذا النص قبول الإمام مالك بن أنس شهادة الصبيان فما يجري بينهم من الجراح قبل تفرقهم، ويعد قبول شهادة الصبيان منه -رحمه الله- تخصيصاً⁽¹⁹⁾ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة 282] فيما لا يطلع عليه غيرهم من الكبار، إذ الصبي لا يدخل في عموم قول الله تعالى: ﴿رِجَالِكُمْ﴾⁽²⁰⁾.

وقد حمل الإمام مالك على هذا التخصيص ملاحظته شدة احتياط الشارع في الدماء واحتفاؤه دون إهدارها بأي سبيل⁽²¹⁾، ولما كان الصبيان في ملاعبهم منفردين وحدهم حتى لا يكاد يخالطهم غيرهم من الكبار، فيجري بينهم من العبث والتراخي ما قد يحدث الجراح وزهوق الأنفس، بحيث يتعين تحملهم للشهادة وأداؤها سبيلاً لإثبات الحقوق وإلا لأهدرت الدماء وتويت الحقوق⁽²²⁾.

وتحقيقاً منه -رحمه الله- لتحري الدقة في شهادة الصبيان اشترط انفرادهم بحيث لا يخالطهم غيرهم فيتعينوا سبيلاً لإظهار الحق؛ وأن يؤدوا الشهادة قبل تفرقهم إلى أهلهم كيلا يؤثر عليهم الكبار فيما تحمّلوه من

الشهادة؛ ويفهم من هذا الاشتراط أن شهادة الصبيان عند الإمام مالك تعد خياراً اضطرارياً لا يصار إليها إلا إذا تعين إظهار وجه الحق بها للمحافظة على الدماء من الإهدار⁽²³⁾.

وقد اعتمد - رحمه الله - في هذا التخصيص على عمل أهل المدينة مستأنساً بقضاء عبدالله بن الزبير، وعدّ ابن رشد الحفيد هذا الصنيع من الإمام مالك عملاً بمصلحة المحافظة على الأنفس للحيلولة دون إهدارها بغير بدل، إذ قال: "وإجازة مالك لذلك هو من باب إجازته قياس المصلحة"⁽²⁴⁾.

2- يقول الإمام مالك: "قالت زينب: وسمعت أمي أم سلمة - زوج رسول الله ﷺ - تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها، وقد اشتكت عيناها، أفنكحها؟ فقال رسول الله ﷺ: لا مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول لا، ثم قال: إنما هي أربعة أشهر وعشر، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبرقة على رأس الحول"⁽²⁵⁾... "ثم أردف صاحب الموطأ بعد إيراد هذه الرواية "قال مالك: إنه بلغه أن أم سلمة - زوج النبي ﷺ - قالت لامرأة حادٍ على زوجها اشتكت عيناها فبلغ ذلك منها: اكتحلي بكحل الجلاء بالليل وامسحيه بالنهار.

قال مالك: إنه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة توفي عنها زوجها إذا خشيت على بصرها من رمدها أو شكوى أصابها أنها تكتحل وتتداوى بدواء أو بكحل وإن فيه طيب. قال مالك: وإذا كانت الضرورة فإن دين الله يسر"⁽²⁶⁾.

فقد قام الإمام مالك بتخصيص العموم المستفاد من حكاية الحال المتقدمة⁽²⁷⁾ المروية عن أم سلمة - رضي الله عنها - والمتضمنة نهي المعتدات من وفاة عن الاكتحال ما دمن في زمن عدن حتى لو كان هذا للتطبيب، وسبيل تخصيصه لهذا العموم أنه علل النص بمعنى بدا له من ذات النص العام بحيث رجع على دلالة العموم بالتخصيص؛ إذ لاحظ رحمه الله تعالى أن هذا المعنى هو مدار الحكم ومناطه، وهو هنا تحقق الخوف على العين من حقوق الحرج بتأبد الضرر. وعليه فمذهبه في هذه المسألة أن مدار النهي في الحديث على الشكوى غير المخرجة والتي لا يتأبد فيها الضرر أو لا يُخشى من تأبده فلا يتعاضم عندها وجه الحرج.

أما إذا كانت المعتدة قد اشتكت عيناها وخافت من الأذية وتأبد الضرر فلها أن تطببها بدواء أو بكحل وإن كان فيه طيب⁽²⁸⁾.

والمعلوم أصولياً أن الأصوليين قد اضطربت أقوالهم في هذه المسألة الأصولية الدقيقة⁽²⁹⁾ - أعني تخصيص العموم بتعليقه بمعنى مستنبط من ذات النص العام - وصنيع الإمام مالك في هذه المسألة يظهر أنه يرى جواز

تخصيص العام. بمعنى يعلل به مستفاد من نفس دليل العموم بشروط لا مطلقاً؛ إذ ظهر أنه استند في تخصيص العام في هذه المسألة على أمرين:

- الأول: فهم الراوي لما نقله من حكاية الحال التي أفادت العموم؛ ذلك أن حكايات الأحوال تقبل بطبيعتها الاحتمالات فكان اعتمادها في الدلالة على الأحكام مستنداً على القرائن الحالية؛ لذا فيكون لمعايشة الراوي للواقعة ولظروف المستفتي أبلغ الأثر في توجيه معنى الرواية. وقد ذهبت أم سلمة - رضي الله عنها - إلى الترخيص على المرأة التي اشتكت عندها حتى بلغ الأمر عليها من المشقة غاية، ويفهم من هذا أنها حملت النهي على غير حالة المشقة البالغة والخوف من تأبد الضرر. وبهذا يظهر أنها لم تر سلامة العموم المستفاد عن التخصيص، بل إنما قد فهمت - رضي الله عنها - أن العام مقصور عن وجهه، وبهذا أخذ الإمام مالك، وقد تأيد عنده رأيها برأي سالم بن عبد الله بن عمر وسليمان بن يسار - أحد فقهاء المدينة السبعة -.

- الثاني: اطراد المعنى المعلن به العائد على العموم بالتخصيص في الأحكام بما يظهر أنه معنى ملاحظ مرعي في الشرع، وهذا ما ينطبق على المعنى الذي خصص به الإمام العموم المستفاد من الرواية ألا وهو دفع الحرج، وهو معنى مطرد في الشريعة وقد ألفينا الشارع قد راعاه باطراد في تفاريع أبواب الفقه، وقد لخص الإمام مالك هذه الفكرة بقوله: "وإذا كانت الضرورة فإن دين الله يسر".

3- قال الإمام مالك - رحمه الله -: "الأمر المجتمع عليه عندنا أن من استسلف شيئاً من الحيوان بصفة وتحلية معلومة فإنه لا بأس بذلك وعليه أن يرد مثلها إلا ما كان من الولائد فإنه يخاف في ذلك الذريعة إلى إحلال ما لا يحل فلا يصلح"⁽³⁰⁾ ويقول ابن رشد الجدي: "وسئل مالك عن الرجل يبيع الزيت أرطالاً كذا وكذا بكذا وكذا ديناراً إلى أجل، فيزن له عنده الرطلان ينقصان من وزنه، فيقول المشتري للبائع: هما لك. قال: ما أرى فيه بأساً، ولكن أخاف أن يكثر، فإن كثر فلا يعجبني، فأما اليسير مثل هذا فلا أرى به بأساً"⁽³¹⁾ وقال الإمام مالك: "لا أحب للإمام أن يقرأ في الفريضة بسورة فيها سجدة؛ لأنه يخلط على الناس صلاحهم، قال ابن القاسم: فكره ذلك، وقال: أكره للإمام أن يتعمد سورة فيها سجدة فيقرأها؛ لأنه يخلط على الناس صلاحهم"⁽³²⁾.

يظهر من خلال النصوص المتقدمة اهتمام الإمام مالك بأصل عميم ومنهج قويم ظهر في فقهه بصورة واسعة وهو سد الذرائع، والذي يمثل دوراً وقائياً للحيلولة دون مواقعة الفساد والضرر حالاً أو مآلاً بحيث يقتضي منع كل وسيلة ظاهرها الجواز يتوصل بها إلى المحرم⁽³³⁾.

وينتهض هذا الأصل عند الإمام مالك على ظهور التهمة في المتعامل خصوصاً أو في جنس المعاملة عموماً⁽³⁴⁾، ففي النص الأول والثاني تظهر التهمة في جنس المعاملة، إذ تكون إعاراة الولائد من الدواب وكثرة الزيت الموهوب على أثر معاوضة مدخلاً لظهور قمة هدية المديان أو عموم التذرع إلى الربا فيمنع التصرف، في حين أن النص الثالث يظهر فيه الفساد باختلاط الأمر على الناس عند سجود الإمام للتلاوة، وهذا مما لا يحيط به أكثرهم علماً، فيدخل عليهم الاضطراب والاختلاط فيتعين المنع عن مثله.

وبناءً على ما تقدم يظهر أن الإمام مالك بن أنس كانت له مساهمات في البحث الأصولي، غير أنه رحمه الله تعالى لم يكن له مصنف يرصد فيه أصوله الاستدلالية بصورة متكاملة⁽³⁵⁾؛ ولعل هذا يرجع إلى طبيعة المنهج العلمي المتبع في تلك الحقبة الزمنية في البحث والتصنيف من الميل إلى الدراسة الفروعية، كما أن وفرة الدلائل الشرعية مع قلة النوازل قد أضعف ميل فقهاء الحجاز إلى التأصيل والتعديد كما كان ميل العراقيين؛ ولهذا تطلع الإمام الشافعي إلى المزج بين هذين المنهجين لتقرير أصول صحيحة للنظر الفقهي، ولعل هذا التطلع قد ظهر في قوله رحمه الله تعالى: "لو أن أبا حنيفة بنى على أصول أهل المدينة لكان الناس عليه عيالاً في الفقه، ولكنه بنى على أصول هي في بعض الأحوال أضعف من الفروع"⁽³⁶⁾.

- المبحث الثاني: التأصيل الفقهي عند أصحاب الإمام مالك

مما تقدم يتقرر أن الإمام مالك لم يدون مصنفاً في الأصول يتضمن منهجه الاستدلالي وأصول نظره الاجتهادي، بل بث هذه الأصول بصورة تطبيقية عملية بحيث تتخرج عليها الفروع في موطنه، وفيما نُقِلَ عنه من أقوال في المدونة. لذا فقد أُلقي - رحمه الله تعالى - مهمة تخريج الأصول الاستدلالية والقواعد الكلية المعتمدة عنده على من بعده من الأصحاب والفقهاء الذين ارتضوا مذهبه وتبعوا آراءه.

والسؤال المثار هنا: هل ظهر اهتمام أصحاب الإمام مالك بضبط أصوله الاستدلالية وقواعده الكلية في وقت مبكر بعد وفاته رحمه الله تعالى؟

إن السابر للاهتمامات العلمية التي ظهرت في أصحاب الإمام مالك يمكنه أن يقسمهم بناءً عليها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: فريق أظهر الاهتمام بالحديث النبوي وروايته مع اهتمامه بفقه الإمام وآرائه. ومن أبرز هذا الفريق عبد الله بن وهب⁽³⁷⁾، قال فيه أصبغ بن الفرّج: كان ابن وهب أعلم أصحاب مالك بالسنن والآثار⁽³⁸⁾. وسئل ابن معين: لِمَ تركت ابن القاسم ورويت عن ابن وهب؟ قال: كان ابن القاسم فاسطلاً، ولكن ابن وهب صاحب آثار⁽³⁹⁾.

ومع اهتمام ابن وهب بالآثار، فقد كان من أضلع أصحاب الإمام مالك برأيه، حتى إن أصحاب الإمام مالك كانوا إذا اختلفوا في رأيه في مسألة ما سألوا ابن وهب عن رأيه، فإذا أجابهم بجواب التزموه⁽⁴⁰⁾.

القسم الثاني: فريق أظهر الاهتمام بالمسائل المسموعة عن الإمام مالك يضبطها ويحررها لتُتعمد في فتاوى الناس بمذهبه. ومن أبرز هذا الفريق في هذا الشأن عبد الرحمن بن القاسم⁽⁴¹⁾، قال ابن وهب لأبي ثابت: إن أردت هذا الشأن - يعني فقه مالك آرائه - فعليك بابن القاسم، فإنه انفرد به وانشغلنا بغيره⁽⁴²⁾. قال القاضي عياض معلقاً على مقالة ابن وهب: "وبهذا الطريق رجح القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي مسائل المدونة برواية سحنون لها عن ابن القاسم"⁽⁴³⁾.

كما أظهر الاهتمام بالمسائل المروية عن الإمام مالك عدد من أصحابه اختصوا بها من أمثال معن بن عيسى ابن يحيى بن دينار⁽⁴⁴⁾، قال فيه ابن المديني: أخرج إلينا معن أربعين ألف مسألة سمعها من مالك⁽⁴⁵⁾. ومنهم عبد الملك بن الماجشون⁽⁴⁶⁾، قال فيه سحنون: هممت أن أرحل إليه وأعرض عليه هذه الكتب، فما أجازها أجزت وما ردّ منها رددت⁽⁴⁷⁾.

القسم الثالث: فريق أظهر الاهتمام بأوجه الاستدلال الفقهي وبيان الأصول التي تتخرج عليها المسائل المروية عن الإمام مالك. ومن أبرز هذا الفريق أشهب بن عبد العزيز المَعافري⁽⁴⁸⁾، قال سحنون: قلما كان أحد يناظر أشهب إلا اضطره بالحجة حتى يرجع إلى قوله، ولقد كان يأتينا في حلقة ابن القاسم فيتكلم في أصول العلم ويفسر ويحتج وابن القاسم ساكت ما يرد عليه حرفاً⁽⁴⁹⁾.

كما ظهر هذا الاهتمام عند أبي محمد عبد الله بن فروخ الفارسي - فقيه القيروان - وهو من كبار أصحاب الإمام مالك، وقد "اشتهر بصحبته وبه تفقه، لكنه كان يميل إلى النظر والاستدلال"⁽⁵⁰⁾. كما أن أصبغ بن الفرّج بن سعيد⁽⁵¹⁾ كان ممن تفوق في هذا الشأن، غير أنه لم يلتق بمالك إذ دخل المدينة يطلب الأخذ عليه يوم موته - عليه رحمة الله ورضوانه - لكنه صحب ابن القاسم وأشهب⁽⁵²⁾، وكان ممن أكثر الرواية عن ابن وهب وتفقه عليه. وقد كان لأصبغ بن الفرّج عناية بأصول الفقه، وقد توجّ هذا الاهتمام بتصنيف كتاب الأصول في عشرة أجزاء، وقد قال فيه ابن اللّبان: ما انفتح لي طريق الفقه إلا من أصول أصبغ⁽⁵³⁾.

وللتدليل على التمايز في الاهتمامات العلمية بين أصحاب الإمام مالك أسوق مقالة يحيى بن يحيى الليثي والتي نصّها: "كنت آتي عبد الرحمن بن القاسم، فيقول لي: من أين يا أبا محمد؟ فأقول: من عند عبد الله بن وهب، فيقول: اتق الله فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل، ثم آتي عبد الله بن وهب فيقول لي: من أين؟ فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول لي: اتق الله يا أبا محمد فإن أكثر هذه المسائل رأي"⁽⁵⁴⁾.

والملاحظ أن الاهتمام بالمسائل الروية عن الإمام لتحريرها وضبطها بقي هو الاتجاه الأكثر ظهوراً في هذه الفترة الزمنية، وفي ظل هذا السياق تظهر الحكمة من نصيحة عبد الله بن الحكم لابنه محمد حيث قال له: يا بني الزم هذا الرجل - يعني الشافعي - فإنه صاحب حُجَجٍ، فما بينك وبين أن تقول: قال ابن القاسم فيُضحك منك إلا أن تخرج من مصر. قال محمد: فلما صرت إلى العراق جلست إلى حلقة فيها ابن أبي داود، فقللت: قال ابن القاسم، فقال: ومن ابن القاسم؟! فقللت: رجل مفتٍ يقول من مصر إلى أقصى الغرب، فقال حينها محمد بن عبد الله بن الحكم: رحم الله أبي⁽⁵⁵⁾!

ويمكن أن نعزو هذا الاهتمام بالمسائل الروية عن الإمام مالك بأن عامة المسلمين حاجتها قائمة لطلب الوقوف على حكم الله تعالى في الوقائع والنوازل باطراد واستمرار، وهذا يقتضي أن يكون الرابط المشترك فيما بين الاتجاهات العلمية الثلاثة - سائلة الذكر - هو البحث في المسائل المسموعة والروية عن الإمام مالك ضبطاً وتحريراً ونشراً ليظهر بهذا مذهب عالم الآفاق الذي ارتحلت إليه الطلبة شرقاً وغرباً لتنهل من علمه.

ثم إن العناية والبحث في التقعيد الفقهي ورصد أصول الاستدلالات المعتمدة عند الإمام مالك لتخريج الفروع عليها لم يكن من أولويات المرحلة؛ ذلك أن أصول الفقه يأتي متأخراً في التحرير والضبط عن دراسة الفروع رصداً واستقراءً، أضف إلى هذا أن ابتداء التصنيف في هذا العلم مجرداً عن مسائل الفقه كان قريب العهد، إذ كانت رسالة الشافعي أول مصنف أصولي امتاز به البحث الأصولي عن الدراسة الفروعية⁽⁵⁶⁾.

والملاحظ أن الاهتمام بالتأصيل الفقهي بدأ يخبو أثره وتظهر بوادر الخمول فيه والرغبة عنه بظهور المدونة؛ ذلك أن مصنفها الأول - أسد بن الفرات⁽⁵⁷⁾ - كان قد صحب الإمام مالك وسمع عليه الموطأ، وقد كان نهماً في طلب العلم وتحصيله ميلاً للإكثار من تحرير المسائل وتوليدها، فلاحظ الإمام مالك هذا الميل فيه فنهاه عن ذلك ثم دلّه إن أصرّ على هذا المنهج العلمي في طلب العلم وتحصيله أن يلتحق بفقهاء العراق⁽⁵⁸⁾.

فذهب أسد بن الفرات إلى العراق فتفقه بأصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم المسائل، ولازم محمد بن الحسن الشيباني، وقد كان للإمام محمد بن الحسن عناية خاصة في تفصيل المسائل وذكر الفروع بطريقة الافتراض والتصور العقلي في ظل ترابط وتسلسل منطقي، مع تقرير كل مسألة مشفوعة بحكمها الشرعي، ولقد جذرت هذه الدراسة في نفس أسد بن الفرات شدة الاهتمام بالمسائل الفقهية وترتيبها وفق ما رأى من منهج شيخه محمد بن الحسن الشيباني⁽⁵⁹⁾. ولما رأى أسد بن الفرات أن الكوفة بفقهاءها قد ارتجت حزنًا والمأ على موت الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة، تنبّه أسد إلى أنه قد فاتته خير عظيم بمفارقة شيخه الأول الإمام مالك، فقال: إن كان قد فاتني لزوم مالك فلا يفوتني لزوم أصحابه⁽⁶⁰⁾.

فتوجه أسد بن الفرات في بداية الأمر إلى المدنيين من أصحاب مالك كمطرّف بن عبد الله الهلالي وعبد الملك بن الماجشون فقالا له⁽⁶¹⁾: عليك بالمصريّين فإنهما أركى عقولاً منا، يقصدان: ابن القاسم وأشهب⁽⁶²⁾.

توجه أسد بن الفرات عندها إلى مصر فلقي أبرز أصحاب الإمام مالك في الحديث عبد الله بن وهب فقلل له أسد: هذه كتب أبي حنيفة وسأله أن يجيب فيها على مذهب مالك، فأبى ابن وهب عليه تورعاً - كملورد في رواية - وفي رواية أخرى أنه سأله عن مسألة فأجابه فيها بالرواية والأثر فأراد أن يستفصله عن رأي مالك، فقال له ابن وهب: حسبك إذ أدينا إليك الرواية. وتوجه إلى أشهب فأجابه، فقال له من يقول هذا، قال أشهب: هذا قولي، ودار بينهما كلام فقال عبد الله بن عبد الحكم لأسد: كذا قال مالك، ولهذا أجاب بجوابه فإن شئت فاقبل وإن شئت فاترك⁽⁶³⁾. وفي رواية أن أسد بن الفرات إذ جلس لأشهب سمعه يقول: أخطأ مالك في هذه المسألة، فكلمه أسد بكلام خشن⁽⁶⁴⁾، ثم توجه بعدها إلى ابن القاسم فأجابه بقول مالك وما زال يورد عليه الأسئلة فيجيب ابن القاسم بقول مالك⁽⁶⁵⁾، أو بالقياس على قوله فيما لم يجد له في المسألة قولاً حتى تمت أسئلته العراقية، وبهذا تمت المرحلة الأولى من المدونة أو ما يُطلق عليها اسم الأسدية⁽⁶⁶⁾.

وقام أسد بن الفرات في الناس في المسجد فقال: يا أيها الناس إن كان مالك قد مات فهذا صاحب مالك كان يسأله كل يوم فيجيبه، وهذه ستون كتاباً نقلتها عنه، فطلبها الناس في مصر وألحوا بها حتى نُسخَت ونُقلت عنه⁽⁶⁷⁾.

وبعدا رجع أسد بن الفرات إلى القيروان فنشرها وحصل له بذلك جاهاً عظيماً، ثم سمعها سحنون فسلّف بها إلى ابن القاسم فبدّل فيها بعض ما كان قد قاله برأيه قياساً على قول مالك ثم قام سحنون بترتيبها وتبويبها وإضافة بعض الآثار إليها وأقوال أصحاب الإمام مالك، وكتب ابن القاسم إلى أسد بن الفرات يطلب منه تعديل الأسدية بناءً على ما ورد في مدونة سحنون فأبى عليه، فما كان من ابن القاسم إلا أن نهي الناس عن الأسدية فتركها الناس، وغدت مدونة سحنون بعدها تشكّل مصدراً فقهياً هاماً لآراء الإمام وأصحابه⁽⁶⁸⁾.

والذي يظهر لي أن المدونة قد قامت بدور هام في تشكيل المنهجية التصنيفية في التدوين المذهبي، إذ سلّرت به إلى صورة التجريد الفروعى للمسائل الفقهية المروية عن الإمام مالك وأصحابه، بحيث خبا فيها منهج التدليل والاستدلال، فتوجهت الأنظار إلى تحرير المسائل وجمعها من مدونات أصحاب الإمام ثم اختصار المجموع ثم شرح المختصر وهكذا ردها من الزمان⁽⁶⁹⁾، بما أضعف مهمة التقعيد والتأصيل والبحث في الدلائل وتوجيه دلالاتها على الأحكام، وبالتالي يمكنني القول بأن البحث الفروعى قد ازدهر على حساب البحث الأصولي.

وعليه، فالمذونات التي ظهرت في هذه الحقبة الزمنية واعتبرت عماد المذهب المالكي هي كتب فروع فقهية خالية أو تكاد من البحث الأصولي أو التقعيدي. ولقد بلغ الأمر بفريق من فقهاء المغرب والأندلس أن غدوا يعتبرون الفقيه والعالم هو من كان أكثر حفظاً للمسائل الفقهية المدونة في الكتب، ولقد أورد القاضي عياض ما يؤكد هذا في ثانيا ترجمة خلف بن عمر المعروف بابن أخي هشام الربيعي الخياط فقال: "لما ورد درّاس بن إسماعيل أبو ميمونة القيروان، وعجب الناس من حفظه بلغ أبو سعيد خلف بن عمر تقصيره بعلماء القيروان، وإضافته قلة الحفظ إليهم، فقال لأصحابه: اعملوا على أن تجمعوا بين وبينه لئلا يقول دخلت القيروان ولم أر بها عالماً، فما زالوا به حتى أتوا به إلى أبي سعيد في مسجده فسلم عليه، فألقى أبو ميمونة عليه نحواً من أربعين مسألة من المستخرجة والواضحة، فأجابه عنها أبو سعيد ثم ألقى عليه أبو سعيد عشر مسائل من ديوان محمد بن سحنون فأخطأ فيها أبو ميمونة كلها فعطف عليه أبو سعيد وقال له: لا تغفل عن الدراسة فإني أرى لك فهماً، فإن واطبت كنت شيئاً، فلما قام أبو ميمونة يخرج لم يعرف الباب من الحيرة" (70).

– المبحث الثالث: التصنيف الأصولي للمالكية في العراق

انتشر أصحاب الإمام مالك يصدعون بالخير الذي خلوه عن شيخهم في علمي الفقه والحديث في البلاد المختلفة بما يمكن لأن يكون لهذه المكانة العلمية المرموقة، إذ قد اختص بعضهم بالتدريس والإفتاء ورواية الحديث ومنهم من تقلد القضاء، فأفضى هذا إلى نشر آراء الإمام ومذهبه الفقهي في البلدان المختلفة كما في مصر وأفريقيا والمغرب والأندلس والعراق وغيرها.

غير أن اختلاف الاهتمامات العلمية التي ظهرت في أصحاب الإمام مالك مع اختلاف البيئات العلمية والثقافية التي تقلبوا فيها وعاشوها أفرز هذا الأمر تفاوتاً في ترجيح الآراء الفقهية المعتمدة في المذهب، ومع تطاول الأزمان وظهور التصنيف غدا لكل أهل بلد من فقهاء المالكية ما يميزهم عن غيرهم من فقهاء المذهب، فاعتبر أهل كل بلد مدرسة مالكية ترفد المذهب بخصائصها وترجيحاتها والمعتمد من آراء رموزها (71).

ولقد اختصت المدرسة العراقية بخصيصتين جعلتا نتاجها الفقهي والأصولي ممتازاً عن بقية المدارس المالكية، وهما (72):

- 1- اعتماد فقهاء هذه المدرسة في وقت مبكر موطأ مالك مصدراً هاماً للتعرف من خلاله إلى آراء الإمام وفقهاء، في حين كان اعتمادهم على المدونة السحنونية متأخراً نسبياً، ولعل هذا الأمر قد يسر لهذه المدرسة الاطلاع على مسائل الفقه مشفوعة بالدلائل وطرق الاستدلال لها، مما عزز في نفوس فقهاء المدرسة العراقية البحث الفقهي المدلل.

2- ظهور الثقافات الفقهية المتعددة متمثلة بمذهب الإمام أبي حنيفة وبمذهب الإمام الشافعي زيادة على مذهب الإمام مالك، كما ظهرت في هذه البيئة الثقافية الاتجاهات الكلامية المختلفة، وهذا كله قد وجّه فقهاء المالكية إلى التعمق في البحث في الخلافات والفقه المقارن⁽⁷³⁾ فتنامت عارضة الاحتجاج للرأي المعتمد والعود على الآراء الأخرى بالنقض والاعتراض، وهذا في الجملة معين على تكوين حس ربط الفروع بالمعاني الكلية وتغريجها على أصولها؛ لذا فلا غرو من أن تجد أكثر رموز هذه المدرسة قد برعوا في بحث الخلافات وكانت لهم مدونات أصولية.

وقد عبر عن هذا التميز العلمي لهذه المدرسة أحد المتأخرين إذ حاول أن يعقد المقارنة بين المدرسة العراقية والمدرسة القيروانية، وقد نقل المقرئ كلامه إذ قال:

"كان للقدماء - رضي الله عنهم - في تدريس المدونة اصطلاحان⁽⁷⁴⁾: اصطلاح عراقي واصطلاح قروي، فأهل العراق جعلوا في مصطلحهم مسائل المدونة كالأساس وبنوا عليه فصول المذهب بالأدلة والقياس، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ، ودأبهم القصد إلى إفراء المسائل وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين. وأما الاصطلاح القروي، فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب وتصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار..."⁽⁷⁵⁾.

وللتدليل على براعة رموز هذه المدرسة في بحث الخلافات، أسوق النص التالي للقاضي عبد الوهاب البغدادي - من أبرز فقهاء المالكية في العراق - إذ يقول: "قال مالك: ولا يصلي مفترض خلف متفل، وكذلك إن كان الفرضان مختلفين، وبه قال أبو حنيفة - رحمه الله -، وقال الشافعي - رحمه الله - يجزئ ذلك عن فرضه. ودليلنا قوله تعالى: ﴿تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الحشر 14] فذم الله تعالى قوماً هذه صفتهم واعتقادهم، فلما كان المفترض يعتدّ خلاف ما يعتقده الإمام صاروا مفترقين. فإن قالوا: إنما أراد بذلك في اعتقاد الأديان. فالجواب: إنه عام في الجميع. فإن قالوا: ففي النفل يجوز عندكم. والجواب: هو أن باب النفل مخالف للفرض مسامح فيه، ألا ترى أنه يجوز لغير القبلة وعلى الراحلة فلم يلزم ذلك.

وروي أن رسول الله ﷺ قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه"⁽⁷⁶⁾ والإمام به يقتضي متابعتة في كل شيء، والمتابعة في النيات للإمام من أؤكد الأشياء؛ لأن النيات هي الأصل المقدم بين يدي الأعمال. فإن قالوا: إنما أراد بذلك الخلاف في الأفعال. فالجواب هو أنه عام في الأقوال والأفعال والاعتقاد، فلا يخص منه شيء إلا بدليل."⁽⁷⁷⁾

ولقد نشأ في هذه البيئة العلمية رموز من علماء المالكية كان لهم أعظم الأثر في تعميق البحث الأصولي ونشره في المدرسة العراقية وخارجها.

وأول من سأعرج على ذكره في هذه المدرسة هو إسماعيل بن إسحاق (ت 282هـ)، بصري الأصل وقد استوطن بغداد وهو قاضي بغداد وما حولها، وقد اجتمع له في القضاء ما لم يجتمع لغيره، حتى دُعي بقاضي القضاة⁽⁷⁸⁾.

قال أبو عمرو الداني: ولي إسماعيل القضاء اثنين وثلاثين سنة⁽⁷⁹⁾. ولذا اشتهر باسم إسماعيل القاضي، ويعتد إسماعيل القاضي من أبرز من أظهر مذهب مالك في العراق واحتج له، بل ونهض بتأسيس المعالم الفقهية والخصائص التصنيفية التي امتازت بها المدرسة العراقية عن غيرها⁽⁸⁰⁾، ولعل من أبرز القضايا التي أسهم فيها إسماعيل القاضي تفعيل دور المنهج الاستدلالي في الفروع والاحتجاج لأقوال الإمام مالك على غيره من الأئمة، فأرسل اتجاه البحث الفقهي المقارن بين أصحابه في العراق⁽⁸¹⁾، كما كانت له مساهمات بارزة في الجانب التأصيلي؛ إذ حرر أصول الاستدلال وقواعد الاحتجاج حتى نقلت آراؤه الأصولية⁽⁸²⁾.

وبهذا يتضح لنا سر قول القاضي أبي حازم الحنفي: لبث إسماعيل أربعين سنة يميت ذكر أبي حنيفة في العراق⁽⁸³⁾. ولقد عدّ الباجي القاضي إسماعيل من مفاريد المالكية الذين حصلت لهم درجة الاجتهاد بعد الإمام مالك⁽⁸⁴⁾.

وتظهر آثار هذا الجهد في البحث الفقهي المقارن وفي الجانب التأصيلي من خلال جانبين:

الأول: المؤلفات التي خلفها إسماعيل القاضي⁽⁸⁵⁾، والتي اعتبرها القاضي عياض أصولاً في فنونها يرجع إليها ولم يسبق إلى التأليف فيها، ومنها: كتاب الرد على محمد بن الحسن، وكتبه في الرد على أبي حنيفة وكتب له في الرد على الشافعي، وكتاب المبسوط في الفقه وكتاب أحكام القرآن، وكتاب الأصول وكتاب الاحتجاج بالقرآن.

الثاني: الطلبة الذين تلموا من علم إسماعيل القاضي وكانت لهم مصنفات أصولية عكست التوجهات الأصولية لمذهب المالكية، ومن أبرزهم في هذا المضمار: أبو الفرج عمرو بن محمد بن عمرو الليثي (ت 331هـ)، وله كتاب اللمع في أصول الفقه⁽⁸⁶⁾، وأبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري (ت 344هـ)، وله كتاب في أصول الفقه، وكتاب القياس، وكتاب مآخذ الأصول⁽⁸⁷⁾.

والحقيقة أنني لم أظفر بكتاب من الكتب الأصولية لواحد من هذه الثلاثة يطلعني على النهج المتبع في البحث والتدوين الأصولي، غير أن الغالب على ظني أن المباحث الأصولية في هذه المرحلة قد شكلت بدايات البحث في محورين:

الأول: تثبيت الاحتجاج بالدلائل على الجملة، ويتمثل هذا في كتاب الاحتجاج بالقرآن للقاضي إسماعيل، وكتاب الرد على من أنكر إجماع أهل المدينة لأبي الحسين عمر بن محمد بن يوسف من آل حماد (ت328هـ) نقض به كتاب أبي بكر الصيرفي الأصولي الشافعي⁽⁸⁸⁾.

الثاني: تقرير سبل دلالة الأدلة على الأحكام، كالببحث في دلالة العام والخاص والمطلق والمقيّد والأمر والنهي ونحوها.

ولا يفوتني هنا الإشارة إلى أبي الحسن بن إسماعيل بن أبي بشر الذي ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري (ت334هـ) الذي كان شديداً على منحرفة الفرق من المعتزلة وغيرهم، وأقام عليهم الحجج الواضحة من الكتاب والسنة والدلائل العقلية، وله في أصول الفقه مصنفات منها: كتاب الأصول الكبير، وكتاب الأسماء والأحكام والخاص والعام⁽⁸⁹⁾.

ثم تتابع التصنيف الأصولي لدى المالكية من العراقيين، والملاحظ أن المصنفين في علم الأصول بعد القاضي إسماعيل كان أكثرهم من أصحاب أبي بكر محمد بن عبد الله الأبهري (ت375هـ) هذا الإمام الذي اتفقت العلماء مع اختلاف مذاهبهم على تفضيله والاعتماد عليه، ولقد كانت له تصانيف في شرح المذهب والاحتجاج له والرد على المخالف، ومن مصنفاته الأصولية: كتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة⁽⁹⁰⁾.

ولقد امتاز هذا الإمام بكثرة الطلبة الناهلين من علمه⁽⁹¹⁾. ومن أبرز طلابه المصنفين في علم الأصول:

- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن القصّار (ت398) له المقدمة في الأصول كتبها توطئة لكتابه عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين علماء الأمصار⁽⁹²⁾.

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد المعروف بأبي بكر بن خويزمناد (ت390هـ) صاحب كتاب الجامع في أصول الفقه⁽⁹³⁾.

- أبو تمام علي بن محمد بن أحمد البصري (ت...) صاحب كتاب الأصول⁽⁹⁴⁾.

- القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت403هـ) الملقب بشيخ الأصوليين، له عدة كتب في الأصول، منها: التقريب والإرشاد الكبير ثم اختصره بالأوسط ثم اختصره بالصغير، وكتاب الأحكام والعلل وكتاب مسائل من الأصول، وكتاب المقنع في أصول الفقه وكتاب أمالي إجماع أهل المدينة⁽⁹⁵⁾.

- القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي (ت422هـ) له عدة كتب في الأصول منها: الإفادة في أصول الفقه وكتاب التلخيص في أصول الفقه وكتاب المروزي في الأصول⁽⁹⁶⁾.
 - أبو الفضل محمد بن عبد الله بن أحمد بن عمرو البغدادي (ت452هـ) من تلاميذ ابن القصار والقاضي عبد الوهاب - لم يلتق بالأهري - له مقدمة حسنة في الأصول⁽⁹⁷⁾.
- والملاحظ أنه لم يطبع من الكتب المتقدمة إلا كتابين:
- الأول: كتاب التقريب والإرشاد الصغير للباقلاني، وقد طبع نصفه تقريباً في ثلاثة أجزاء⁽⁹⁸⁾، ويعد الباقلاني من أبرز المصنفين في هذا العلم، إذ أخذ على عاتقه التصدي للفرق المنحرفة كالمعتزلة والشيعة بإقامة الحجة وإظهار المحجة واقفاً على مكانم الاضطراب في أصول الاستدلال عندهم، فأخذ على تصنيف هذا الكتاب ضابطاً طرق الاستدلالات المعتمدة عند أهل السنة مظهراً عوار استدلال الفرق المنحرفة، ولقد كان بحق مبتكراً فذاً لفصول هذا الكتاب ومسائله، حتى قال الزركشي فيه: "هو أجل كتاب في هذا الفن على الإطلاق"⁽⁹⁹⁾.
 - الثاني: كتاب المقدمة في الأصول لأبي الحسن ابن القصار، ولقد سار ابن القصار في كتابه هذا على منهج فريد لم يسبقه إليه غيره من المالكية، إذ قام على ضبط القواعد الأصولية محرراً أصول الدلائل ومبيناً مناهج الاستدلال المعتمدة عند الإمام مالك -رحمه الله تعالى- عن طريق استقراء الفروع المنقولة عنه أو تخريج ما يراه أليق بمذهبه إن تعذر الوقوف على نص الإمام، والملاحظ أن ابن القصار في كتابه هذا كان ميّالاً لشيء من الاختصار؛ إذ عدّ هذا الكتاب مقدمة أصولية لكتابه الفقهي عيون الأدلة⁽¹⁰⁰⁾.
- والملاحظ أن الفترة الزمنية التي حوت هذه الكوكبة من علماء المالكية في العراق ظهر فيها زيادة استخدام الخلاف في علم الكلام وأصول الدين لا سيما بين أهل السنة من جهة والمعتزلة والشيعة من جهة أخرى، ولقد أفرز هذا الأمر توثيق الصلة بين علم الأصول وعلم الكلام⁽¹⁰¹⁾، فارتبط البحث في تأصيل الاحتجاج بالدلائل وتوجيه دلالتها على الأحكام بقضايا كلامية، ولعل الرابط بين علم الكلام وعلم الأصول أن البحث فيهما يتغيّا ضبط كلييات شرعية إما في أصول التصور الديني أو قواعد الاستدلال الشرعي فناناسب ربط تعقيد الاستدلال الشرعي الكلي بأصول التصور الشرعي الإجمالي.
- وفي ظل هذا الظرف العلمي انقسم الأصوليون - بما فيهم أصحاب الأهري - في منهجية البحث والتصنيف الأصولي إلى قسمين⁽¹⁰²⁾:

القسم الأول: أظهر الميل لمسيرة طرق المتكلمين في البحث الأصولي والمناقشة والتصنيف؛ بما أضعف صلة علم الأصول بمسائل الفقه التي هي مادته؛ إذ حشدت الدلائل العقلية والمناقشات المنطقية والاصطلاحات الكلامية بما أوعر سبيل سلوك هذا العلم، زيادة على أنه قد أدخل فيه فصول ومسائل هي فيه غريبة⁽¹⁰³⁾، فأفضى هذا على الجملة إلى ضعف البحث الأصولي من تميم غرضه في استشراف القواعد الاستدلالية المعتمدة عند الأئمة المتبوعين في الجملة⁽¹⁰⁴⁾.

ومن أبرز من نحا هذا المنحى من المالكية أبو عبد الله بن مجاهد الطائفي⁽¹⁰⁵⁾ - صاحب أبي الحسن الأشعري - وتلميذه القاضي أبو بكر الباقلاني الذي غدا أبرز المنظرين بل والمؤسسين لمثل هذه المنهجية في البحث الأصولي قاطبة، كما غلب هذا المنهج على القاضي عبد الوهاب البغدادي.

وأسوق هنا نصاً للقاضي أبي بكر الباقلاني يدل على المنهجية التي سلكها هذا الفريق من الأصوليين، إذ يقول: "باب القول في حكم العموميين إذا تعارضوا... قد أئفق على أن ما تضمنه العام والخاص من الخطاب من الأحكام والقضايا العقلية لا يصح فيه التعارض، فلا يصح لذلك أن يرد اللفظ بنفي إثبات حكم ووصف عام قد قضت العقول على وجوب عمومها لو لم يرد سمع به، وكذلك لا يجوز أن يرد خاص بنفي حكم أو إثباته قد ثبت بحجة العقل موجباً يعارضه عام بنفي حكمه.

والذي يدل على ذلك أنه لو عارض خطاب موجب خطاب آخر قد ثبت موجباً بقضية العقل لوجب أن يكون المعارض رافعاً لحكم العقل وناقضاً لدليله وقضيته، وذلك باطل باتفاق فيجب حمل ما ورد في مثل هذا بتعارض الظاهر على ما يقتضي ثبوت موجب على موجب العقل، وتأول ما ورد بصورة المعارض له، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن 11]، وظاهره يفيد وجوب كونه عالمًا بكل ما يتناول اسم شيء والعقل قد قضى على وجوب ذلك لو لم يرد الخبر به، فإذا ورد معه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُنبِّئُوكَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس 18] وجب حمل ذلك على أنه أراد: إنكم تنبئونه بما يعلم أنه لا أصل له ولا حقيقة، لا على معنى أنكم علمتم أمراً ليس بعالم به"⁽¹⁰⁶⁾.

القسم الثاني: أظهر هذا الفريق التقلل من الاعتماد على علم الكلام إبان البحث في المسائل الأصولية مناقشة وتقريراً، فقد اعتمدوا على استقراء الفروع الفقهية المنقولة عن الإمام ورصدها لتخريج قواعد الاستدلال الأصولي المعتمدة عنده منها، مع تتبع آراء المخرجين على مذهب الإمام في الأصول عند عدم الوقوف له في المسألة على فرع فقهي أو قول يصلح مستنداً للتخريج الأصولي، ثم حشد ما ينهض بتقرير صحة هذا الأصل الفقهي ودقته.

وللتدليل على منهجية هذا الفريق من الأصوليين أسوق طرفاً من كلام القاضي أبي الحسن ابن القصار حيث يقول:

"باب القول في أفعال النبي ﷺ. ومذهب مالك - رحمه الله - أن أفعال النبي ﷺ على الوجوب، وقد قال في مواضع كثيرة محتجاً بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب 21]، وسواء كان ذلك حظراً أو إباحة حتى يتبين أنه عليه السلام مخصوص بذلك دوننا.

وقد أسقط مالك رحمه الله الزكاة في الخضروات اقتداءً بأنها لم يأخذها النبي ﷺ، فدل على أن أفعاله عنده على الوجوب ... " (107)

ويعدّ القاضي أبو الحسن بن القصار من أبرز وأقدم المالكية الآمين لهذه المنهجية الأصولية في التصنيف الأصولي في كتابه المقدمة في الأصول، كما أن ابن خويزمنداد سار على هذه المنهجية في البحث الأصولي؛ إذ عرف عنه شدة معارضته لإتباع المنهج الكلامي في البحث في أصول الدين وأصول الفقه (108).

وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الطريقتين في البحث والتصنيف الأصولي قد أمّهما عامة الأصوليين حتى غلب المنهج الكلامي على كتب الشافعية والمالكية والحنابلة في الأصول، وغلبت منهجية استخراج القواعد الأصولية من الفروع الفقهية على كتب الحنفية وبعض المالكية (109).

والملاحظ أن منهجية البحث الكلامي هي المنهجية التي لاقت رواجاً عند عامة المصنفين من المتأخرين في أصول الفقه من المالكية وغيرهم، ويرجع هذا الأمر في نظري إلى سببين:

الأول: إن طريقة البحث الكلامي كانت هي السائدة في علم أصول الدين؛ ولذا طبعت نفوس كثير من المصنفين في علم أصول الفقه على اتباع هذه المنهجية في البحث الأصولي لغلبة الطبع - على حدّ تعبير الغزالي (110) - ولهذا اعتبر علم أصول الفقه فرع لعلم أصول الدين، ولقد بالغ فريق من الأصوليين في تحرير القواعد الأصولية بالطرق الكلامية حتى اعتبرهم ابن السمعاني (111) أجنباً عن علم الفقه، ضعيفة صلتهم به.

الثاني: أن المصنفين في علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين قصدوا إلى رصد القواعد الأصولية رصداً إجمالياً في تحقيق الدلائل وبيان سبل الاستدلال (112) بحيث ينعق الأصولي من الانضباط بتبعة المذهب الفروعوي، بما جعل المصنفات الأصولية الجارية على هذه الطريقة في التصنيف الأصولي أكثر رواجاً بين متبعي المذاهب الفروعوية لملاءمتها في الجانب التأصيلي لقواعد المالكية والشافعية والحنابلة.

ويشار إلى أنه بانقراض عصر أصحاب الشيخ أبي بكر الأبهري أصيب المذهب المالكي في العراق بالضعف والوهن (113)، بما أثر سلباً على نتاجهم الأصولي، ولقد كان من أبرز المالكية الذين عرفوا بمشاركات أصولية

بعد ذلك القاضي الحسين بن أبي القاسم البغدادي المعروف بالثبلي والذي يلقب بعز الدين قاضي القضاة (ت712هـ) الذي كان له كتاب الإمهاد في أصول الفقه⁽¹¹⁴⁾. كما كان لمحمد بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي (ت796هـ) شرح على مختصر ابن الحاجب⁽¹¹⁵⁾ في الأصول⁽¹¹⁶⁾.

ومما تقدم يظهر أن المدرسة العراقية قد أخذت على عاتقها ابتداء التصنيف الأصولي من بين سائر المدارس المالكية، وقد اعتنى رموز هذه المدرسة بتحرير الأصول الاجتهادية التي اختطها الإمام مالك عموماً، كما انبرت هذه الكوكبة من العلماء للدفاع عن أصول إمامهم لا سيما عمل أهل المدينة كما قام بهذا أبو الحسين عمر بن محمد من آل حماد وأبو بكر الأبهري وأبو بكر الباقلاني وعبد الوهاب بن نصر وغيرهم كما سبقت الإشارة.

ولقد شكّلت المصنفات الأصولية في هذه المدرسة زاد المالكية قاطبة في البحث والتصنيف الأصولي؛ ويظهر هذا بشهادة أبي عمران الفاسي القيرواني الذي كان إماماً في علوم شتى وكان نافذاً في الأصول إذ يقول: "رحلت إلى بغداد وكنت قد تفقّعت بالمغرب والأندلس عند أبي الحسن القاسبي وأبي محمد الأصيلي، وكان عالماً بالأصول، فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر - يعني الباقلاني - ورأيت كلامه في الأصول والفقه مع المؤلف والمخالف، حقّرت نفسي وقلت: لا أعلم من العلم شيئاً، ورجعت عنده كالمبتدئ"⁽¹¹⁷⁾.

- المبحث الرابع: التصنيف الأصولي للمالكية في المغرب والأندلس

غلب البحث الفروع والاعتناء بالمسائل الفقهية المروية عن الإمام مالك وأصحابه على الاهتمام العلمي في بلاد المغرب والأندلس رداً من الزمان⁽¹¹⁸⁾، وازداد قوة هذا الاهتمام في عهد المرابطين الذين انتشرت في عهدهم كتب الفقه الفروع؛ إذ "لم يكن يقرب من أمير المسلمين - علي ابن يوسف - ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع - أعني فروع مذهب مالك - فنفتت في ذلك كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها"⁽¹¹⁹⁾.

كما أن أهل العلم كانوا يبنذون كتب علم الكلام ويحرمون نشرها وتعلمها، فقد قرر الفقهاء بأن تعلم علم الكلام يعد ابتداءً في الدين يفضي إلى اختلال العقائد ونشر الشبه⁽¹²⁰⁾.

وعليه، فيمكن القول بأن الاهتمام بالبحث الأصولي مناقشة وتصنيفاً بما يثري البحث الفروع بتخريج الفروع على أصولها كان ضعيفاً في الحملة إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ولعل هذا يرجع إلى عدة عوامل، أهمها في نظري:

1- الانتشار الواسع لكتب الفروع الفقهية في فترات زمنية مبكرة في بلاد المغرب والأندلس بما وجه الاهتمام العلمي في الحملة إلى علم فروع الفقه؛ لا سيما أنه أمس بحياة العامة واحتياجاتهم من علم أصول الفقه⁽¹²¹⁾.

ولا أدل على عنايتهم بالفروع من المصنفات الكثيرة التي ظهرت واقتصرت على المسائل الفقهية المنقولة عن الإمام مالك وأصحابه شرحاً وتعليلاً وتدليلاً واختصاراً، فأهل القيروان اعتمدوا المدونة واعتنوا بدراستها في حين أن أهل الأندلس أقبلوا على الواضحة لابن حبيب ثم تركوها للمستخرجة أو العُتْبِيَّةَ لمحمد بن عتّاب، "ولم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع، فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن يونس واللخمي وابن محرز والتونسي وابن بشير وأمثالهم، وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن رشد وأمثاله، وجمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النواذر فاشتمل على جميع أقوال المذهب وفرّع الأمهات كلها في هذا الكتاب" (122).

2- تفرد المذهب المالكي في تلك البلاد مع عدم المنافس أو المنازع من المذاهب الفقهية الأخرى؛ إذ إن وجود التنافس بين المذاهب يثري في نفوس الفقهاء الميل إلى روح التقعيد والتأصيل إثباتاً لصحة النظر الفقهي في التفريع وترسيخاً للمذهب في وجه منافسيه، فلما غاب هذا المقتضي استقر الاهتمام بالفروع دراسة وتدويناً (123).

3- التأثير الرسمي من قبل دولة المرابطين الموجه بالاهتمام إلى البحث في الفقه الفروعى بما سد الطريق أمام الاهتمام بالبحث الأصولي، لا سيما أن التدوين الأصولي قد توسل المنهج الكلامي الذي لم يكن مزدهراً في عهد المرابطين.

ويعلل ابن خلدون الضعف في التقعيد الفقهي والبحث في الخلافات في بلاد المغرب بقوله: "وتأليف الحنفية والشافعية فيه أكثر من تأليف المالكية⁽¹²⁴⁾؛ لأن القياس عند الحنفية أصل للكثير من فروع مذهبهم - كما عرفت - فهم أهل لهذا النظر والبحث، وأما المالكية فالأثر أكثر معتمدتهم وليسوا بأهل نظر، وأيضاً فأكثر المغرب هم بادية غُفْل من الصنائع إلا في الأقل" (124).

وحسبي أن مقصوده في آخر كلامه من أن أكثر أهل المغرب هم بادية غُفْل من الصنائع إلا في الأقل: أن بُعد المغرب والأندلس عن مراكز الحكم وحواضر الإسلام الكبرى حرّما من أن تتلاقح فيها الأفكار والثقافات المولدة للإبداع الفكري في العلوم التي لها صبغة التقعيد المذهبي في وجه المخالف.

وبناءً على ما تقدم يمكن إدراك السبب الممكن لأبي علي بن حزم الظاهري بالظهور على جماهير المالكية في الأندلس، فقد كان على حد قول ابن العربي "بين أقوام لا نظر لهم إلا في المسائل؛ فإذا طالبهم بالدليل كاعوا فتضاحك مع أصحابه منهم" (125).

ولا بد لي من الإشارة إلى أن غلبة الاهتمام العلمي بالفروع في الجملة لا ينفي اهتمام بعض علماء المغرب والأندلس بالبحث في أصول الفقه والفقه المقارن؛ ذلك أن عدداً منهم قد أمّ المشرق راحلاً في طلب العلم للاطلاع على التنوع العلمي والثقافي هناك، فشكّلت هذه الرحلات العلمية نافذة الغرب على المشرق⁽¹²⁶⁾.

لعل من أقدم علماء الأندلس الذين ارتحلوا إلى مصر والحجاز والعراق طلباً للعلم، الفقيه النظّار يحيى بن عمر بن يوسف الكنائي⁽¹²⁷⁾ (ت289هـ) الذي تتلمذ على القاضي إسماعيل في العراق فأثرى عطائه العلمي في أصول الفقه والفقه المقارن⁽¹²⁸⁾، وتكاثر حول الطلبة في القيروان وما حولها، وصنف أبو يحيى زكريا بن يحيى الكلاعي القرطبي (ت300هـ) كتاباً في الأصول أخذه عنه عامة أهل قرطبة وانتفعوا به⁽¹²⁹⁾.

كما كان لعبد الملك بن العاص السعدي القرطبي⁽¹³⁰⁾ (ت330هـ) الأثر الحسن في إدخال علوم المشاركة في أصول الدين وأصول الفقه في الأندلس، وله عدة مصنفات من أبرزها: كتاب الذريعة إلى علم الشريعة، وكتاب الدلائل والأعلام على أصول الأحكام، وكتاب الإبانة في أصول الديانة.

لذا، فقد أنتجت هذه الرحلات بدايات دخول علوم المشاركة في أصول الفقه وأصول الدين والفقه المقلون إلى المغرب والأندلس، وظهر من يختص بهذه العلوم وإن لم يعرف له ارتحال إلى المشرق، فهذا أبو جعفر أحمد ابن موسى التمار⁽¹³¹⁾ (ت329هـ) من تونس لم يعرف له رحلة إلى المشرق يصفه القاضي عياض بقوله: "كان من أهل العلم بالجدل على معاني المتكلمين في النظر على مذاهب الفقهاء ويتكلم في ذلك كلاماً جيداً"⁽¹³²⁾، وهو من تلاميذ يحيى بن عمر الكنائي، ومثله أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي⁽¹³³⁾ (ت402هـ) من طرابلس له كتاب الأصول وكتاب الإيضاح في الرد على الفكرية، وأبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد الله المعافري الطلمنكي⁽¹³⁴⁾ (ت429هـ) من طلمنكة بغير الأندلس الشرقي له كتاب الوصول إلى علم الأصول، وأبو مروان عبد الملك بن أحمد بن محمد المعروف بابن المشتري الخياط⁽¹³⁵⁾ (ت436هـ) له كتاب كثر معرفة الأصول، وغيرهم⁽¹³⁶⁾.

ولهذا، فقد غدت علوم المشاركة تأخذ طريقها إلى الانتشار في المغرب والأندلس باستمرار الرحلات العلمية، وقد زاد من توجيه اهتمام المغاربة بها عوامل من أهمها:

1- وصول بعض المغاربة ممن طالت رحلاتهم العلمية في حواضر مشرقية كانت محط اهتمام العلماء قاطبة، فلأثر هذا نوعياً على المعارف والثقافات التي حملها المرتحلون إلى بلاد المغرب والأندلس، ولا أدل على هذا من أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي الأندلسي⁽¹³⁷⁾ (ت474هـ) الذي كان له اليد الطولى في نشر أصول الفقه في الأندلس، وتقرير الفروع مبنية على أصولها، والوقوف في وجه ابن حزم الظاهري الذي كرر على فروع المالكية ناقضاً لها من الأصل، فلم يجد له من مجابهة إلا الباجي، وقد شهد ابن

حزم للباجي فقال: "لم يكن للمالكية بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد"⁽¹³⁸⁾. ولقد صنف أبو الوليد الباجي عدة مصنفات في الأصول منها: كتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول، وكتاب الإشارات في الأصول وكتاب الحدود في الأصول وكتاب المنهاج في ترتيب الاحتجاج⁽¹³⁹⁾، وكان أيضاً ممن طالت رحلته إلى المشرق فحصل من العلوم أوفرها وأنفعها القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المشهور بابن العربي⁽¹⁴⁰⁾ (ت 543هـ) والذي كان له كتاب المحصول في علم الأصول، وكتاب التمهيد في أصول الفقه، كما صنف في شرح الموطأ كتاب القبس تبّه فيه على النكات الأصولية والقواعد الاستدلالية المعتمدة عند الإمام مالك.

2- تنامي سلطان دولة الموحدين بقيادة ابن تومرت (ت 524هـ) التي تبنت العقيدة الأشعرية والمنهج الكلامي في البحث في أصول الدين، كما دعت إلى إحياء الاجتهاد وتوعدت بمحاربة التقليد والمشتغلين بمسائل الفروع دون ربطها بالأصول فظهر الاعتناء بعلوم التفسير والحديث والأصول والكلام على حساب البحث في فروع المذهب المالكي⁽¹⁴¹⁾.

يضاف إلى السببين السابقين لحاق بعض المشاركة من علماء المالكية ومحققهم إلى المغرب كأبي عبد الله الحسين بن حاتم الأزدي - تلميذ القاضي الباقلاني - وعبد الوهاب بن نصر البغدادي الذي كان عازماً على الالتحاق بالأندلس فعاجلته المنية في مصر⁽¹⁴²⁾.

واعتقد أن استفادة المغرب من المشرق في علم الأصول قد آتت ثمارها يانعة في القرنين السادس والسابع الهجريين؛ إذ قد برز أساطين من علماء المالكية المبرزين الذين برزوا أقرانهم حتى تفوقوا في علوم المنقول والمعقول، حيث كان لهم القدحُ العلوي في التصنيف الأصولي، فصنفوا في علم أصول الفقه مصنفات اعتبرت عماد الأصوليين قاطبة على اختلاف مذاهبهم، من أمثال ابن العربي والمازري والأبياري وابن الحاجب والقرافي، حتى إن بعض المحققين يذهب إلى تفضيل الأبياري في علم أصول الفقه على الفخر الرازي صاحب المحصول⁽¹⁴³⁾.

ومع هذا لم يرتق البحث والتصنيف الأصولي عند أصوليي المالكية إلى السيرة على منهجية خاصة في المصنفات بحيث يتغيا فيها المصنفون رصد وإبرازها أصول الدلائل وسبل الاستدلال الأصولي عند الإمام مالك بما يرقى إلى رسم القواعد الأصولية بصورة متكاملة في المذهب مشفوعة بالحجج، بل سار غالب الأصوليين على طريقة الشافعية من المتكلمين في التصنيف الأصولي قصداً إلى شرح كتبهم والتعليق عليها أو تعقبها في الجملة.

لذا فلا غرابة أن تجد أن كتب المشاركة في الأصول كانت محل اهتمام أصوليي المالكية من المغاربة وعنايتهم، لا سيما كتاب الرهان للجويني وكتاب المستصفى للغزالي والمحصل للرازي⁽¹⁴⁴⁾، فأبو عبد الله محمد ابن علي بن عمر التميمي المازري المشهور بالإمام⁽¹⁴⁵⁾ (ت536هـ) شرح كتاب الرهان في كتابه الموسوم بـ "إيضاح المحصول من برهان الأصول"، وكذا فعل أبو الحسن علي بن إسماعيل بن عطية الصنهاجي المعروف بالأبياري⁽¹⁴⁶⁾ (ت616هـ) في كتابه "التحقيق والبيان في شرح الرهان" كما تجد أبا الوليد محمد ابن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد⁽¹⁴⁷⁾ (ت595هـ) قد لخص المستصفى في كتاب سماه "الضروري في أصول الفقه"، كما اختصره أبو العباس أحمد بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الحاج⁽¹⁴⁸⁾ (ت647هـ)، واختصره أيضاً علي بن أبي القاسم المعروف بابن أبي قُنون⁽¹⁴⁹⁾ (ت575هـ) وسماه "المقتضب الأشفي في اختصار المستصفى"، واختصره محمد بن عبد الحق اليعمري⁽¹⁵⁰⁾ (ت625هـ) بكتاب سماه "مستصفى المستصفى"، واختصره الحسين بن رشيق (ت632هـ) في كتابه "لُباب المحصول في علم الأصول"⁽¹⁵¹⁾، كما اختصره غيرهم⁽¹⁵²⁾.

كما شرح المستصفى غير واحد كأبي علي الحسين بن عبد العزيز الفهري البلنسي⁽¹⁵³⁾ (ت679هـ)، وأبي جعفر أحمد بن محمد العامري الغرناطي⁽¹⁵⁴⁾ (ت699هـ)، وأبي عبد الله محمد ابن محمد بن علي البغدادي⁽¹⁵⁵⁾ (ت737هـ) وسماه "المستوفي في شرح المستصفى"، كما علق عليه سليمان بن داود بن محمد الغرناطي⁽¹⁵⁶⁾ (ت639هـ) وسهل بن محمد بن سهل بن مالك الأزدي⁽¹⁵⁷⁾ (ت639هـ).

وأما كتاب المحصول، فقد اختصره أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المعروف بالقراقي⁽¹⁵⁸⁾ (ت684هـ) في كتاب سماه "تنقيحات الفصول في اختصار المحصول" ثم شرح التنقيحات، كما شرح القراقي المحصول بكتاب وسمه بـ "نفائس الأصول في شرح المحصول" كما قام أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر الدوييني المعروف بابن الحاجب⁽¹⁵⁹⁾ (ت646هـ) باختصار كتاب الإحكام في أصول الأحكام للأمدى في كتاب سماه "منتهى السؤل والأمل إلى علمي الأصول والجدل" ثم اختصره بمن سماه مختصر المنتهى.

وقام علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش الغرناطي⁽¹⁶⁰⁾ (ت528هـ) بالتعليق على كتاب ابن سراج الأرموي في اختصاره المحصول، كما كان لأحمد بن عبد الله بن عميرة (ت658هـ) ردّ نقض به على الفخر الرازي كتاب المعالم في أصول الفقه⁽¹⁶¹⁾.

ومع هذا الاهتمام البالغ بكتب المشاركة في علم الأصول لم يتقدم من اختط طريق التصنيف على جهة الاستقلال، فهذا علي بن محمد بن إبراهيم الفزاري الغرناطي المعروف بابن المقرئ⁽¹⁶²⁾ (ت553هـ) قد

صنف كتاباً مطولاً في خمسة عشر جزءاً سماه "مدارك الحقائق في أصول الفقه"، كما أظهر إبراهيم بن عبد الصمد الشيخ بن بشير التنوخي⁽¹⁶³⁾ (كان حياً في 526هـ) الاهتمام بمنهجية ربط الفروع الفقهية بأصولها الاستدلالية⁽¹⁶⁴⁾، فقد "كان يستنبط أحكام الفروع من الأصول"⁽¹⁶⁵⁾ وهو بهذه المنهجية يعد - فيما أعلم - أول المغاربة الذين ساروا على تخريج الفروع على الأصول في مصنف مستقل وسمه - "التنبيه في أصول الفقه"، لذا فقد أعانته المزاوجة بين الفروع والأصول على الكشف عن حِكَم ومقاصد التشريع وغاياته في كتاب سماه "الأنوار البديعة إلى أسرار الشريعة".

كما انتقد أبو محمد عبد الحميد بن أبي الركات الصدي (ت 648هـ) طريقة المتأخرين - كالفخر الرازي وأتباعه - في البحث والتصنيف الأصولي، إذ كان يسير على نهج المتقدمين في تدريس الأصول، وله مؤلفات في أصول الفقه منها: جلاء الالتباس في الرد على نفاة القياس، الإيضاح والبيان في العمل بالظن المعتر شرعاً بالسنة الصحيحة والقرآن⁽¹⁶⁶⁾.

إذا تقرر أن الاتجاه العام عند علماء المالكية في التصنيف الأصولي في القرن السادس والسابع قد سار في فلك مصنفات متكلمة الأصوليين من الشافعية على الجملة، يرد التساؤل التالي:

ما هي الأسباب التي حملت علماء المالكية على السير على نهج المتكلمين من الشافعية في التصنيف الأصولي بما أضعف التوجه إلى إبراز المنهج الاستدلالي المعتمد عند الإمام مالك تأصيلاً وتحليلاً واستدلالاً وتمثيلاً؟!

اتفق أن اطلعت في سياق بحثي لهذه القضية على رأي الأستاذ محمد جابي⁽¹⁶⁷⁾ الذي يرى أن سبب اهتمام المالكية بكتب متكلمة الأصوليين من الشافعية - لاسيما البرهان والمستصفي والمحصل - عائد إلى أن هذه المصنفات اعتنت بآراء القاضي أبي بكر الباقلاني تتبعاً وتحليلاً واستدلالاً؛ إذ يُعدّ القاضي الباقلاني من أبرز أئمة المالكية في الأصول في المدرسة العراقية؛ لذا كانت العناية بآرائه الأصولية تشكل خطوة أولى في سبيل تتبع آراء المالكية في علم أصول الفقه. بما يعين على استظهار الفكر الأصولي لدى المالكية.

وهذا الرأي عندي غير متجه لسببين:

- الأول: أن آراء القاضي أبي بكر الباقلاني لا يمكن اعتبارها انعكاساً للمنهج الاجتهادي وقواعد الاستدلال الأصولي عند الإمام مالك بن أنس في الجملة؛ ذلك أن الباقلاني قد غلب عليه المنهج الكلامي في علم الأصول. بما أفضى به إلى نصرة آراء الإمام أبي الحسن الأشعري في أصول الدلائل ومناهج الاستدلال إبان مجاهدة الباقلاني للمعتزلة في مجالس المناظرة والاحتجاج، ويظهر هذا جلياً عند مقارنة⁽¹⁶⁸⁾ المنهج الأصولي المتبع عند القاضي الباقلاني في سبل الاستدلال بالدلائل النقلية ومنهج الإمام أبي الحسن الأشعري إذ قد أكثر

من اختيار مذهب الوقف في المسائل الأصولية؛ لعدم قيام القاطع النقلي أو العقلي المشترك عندهما في تثبيت القاعدة الأصولية، لذا فمذهبهما التوقف في دلالة الأمر والنهي والعام والمطلق، وليس هذا مذهب مالك بن أنس البنة في الاستدلال بالدلائل النقلية ولا ينقل عنه.

- الثاني: أن من يقصد تتبع آراء المالكية في الأصول فعليه أن يتتبع كتب القاضي عبد الوهاب البغدادي وأقواله، إذ عني برصد الآراء الأصولية للمدرسة العراقية رائدة البحث والتصنيف الأصولي في المذهب المالكي وتحليلها؛ ولهذا فقد اعتنى الباجي بآرائه وحكاياته الخلاف الأصولي عند المالكية في كتابه الممتع "إحكام الفصول في أحكام الأصول" إذ انتهج في كتابه رصد وتتبعها آراء الأصحاب في المسائل الأصولية.

والذي يظهر لي أن اهتمام المالكية بكتب متكلمي الشافعية في الأصول يرجع إلى اشتهاار المنهج الكلامي في البحث الأصولي في هذه الفترة الزمنية بما جعل الخروج عن هذه المنهجية في البحث الأصولي عسيراً، إذ يحتاج إلى إعادة صياغة منهجية جديدة في البحث الأصولي.

وقد استمر الاهتمام الأصولي في القرن الثامن الهجري متمماً لما كان عليه النشاط التصنيفي في القرنين السادس والسابع الهجريين، غير أن الملحظ العام للجانب التصنيفي في هذه المرحلة أنه قد توجه إلى التشبيح والتتيم بعد التحذير والترسيخ الذي سار عليه الأصوليون في السابق؛ لذا ظهرت بصورة أوضح - في الجملة - العناية بشرح العبارات وتقرير الإشارات والعناية بالألفاظ أو اختصار المبسوط، وإليك بعض الأمثلة:

- كتاب نخبة الواصل في شرح الحاصل في أصول الفقه، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي⁽¹⁶⁹⁾ (كان حياً 731هـ).

- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى الوصول، ليحيى بن موسى الرهوني (ت 774هـ)⁽¹⁷⁰⁾.

- تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي (ت 741هـ)⁽¹⁷¹⁾.

- شرح كتاب الإشارة للباجي في أصول الفقه لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي (ت 780هـ)⁽¹⁷²⁾.

- تلخيص محصول الفخر الرازي في أصول الفقه، لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الأشيلي (ت 808هـ)⁽¹⁷³⁾.

- تفهيم الطالب لمسائل أصول ابن الحاجب، لأبي العباس أحمد بن الحسن بن علي بن الخطيب (ت 810هـ)⁽¹⁷⁴⁾.

وزيادة على ما تقدم، فقد ظهرت في القرن الثامن كتابات أصولية شكّلت نقلاات نوعية في التصنيف الأصولي عند المغاربة، فكتاب الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي

(ت 790هـ)⁽¹⁷⁵⁾ يعدّ فريدة الدهر في علم المقاصد الشرعية وأحد الركائز الأصيلّة في علم الأصول، كما أن كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبدالله محمد بن أحمد الحسيني التلمساني (771هـ) قد أظهر براعة المغاربة في التخرّيج الفروع على الأصول الاستدلالية بصورة فريدة امتازت به عن المصنّفات المشرقية في هذا الباب.

الخاتمة:

الحمد لله تعالى في الأولى والآخرة، وأخلص في هذا المقام إلى بيان أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث، وهي على النحو التالي:

- 1- كان للإمام مالك بن أنس مساهمات في البحث الأصولي، غير أنه رحمة الله تعالى لم يكن له مصنف مستقل يجمع فيه آراءه الأصولية.
- 2- ظهر في أصحاب الإمام مالك بن أنس الاهتمام بالتأصيل والتعقيد الفقهي وضبط سبل الاستدلال الشرعي، غير أن هذا النوع من الاهتمام ضعف بظهور العناية برصد الفروع الفقهية وتحريرها.
- 3- امتاز فقهاء المالكية في العراق بمخاضات أهلّتهم للتعقّد بالبحث الفقهي المقارن وتكوين ملكة ربط الفروع الفقهية بالمعاني الكلية؛ لذا يُعدّ مالكية العراق أول من خطا باتجاه البحث والتصنيف الأصولي في المذهب المالكي، ثم انقسموا في منهجية البحث والتصنيف الأصولي إلى فريقين: فريق أظهر السير على طرق المتكلمين في البحث الأصولي، وفريق اعتمد على استقراء الفروع الفقهية لتخريج القواعد الأصولية منها.
- 4- غلب على مالكية المغرب والأندلس الاهتمام بالبحث الفروع إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ثم بدأ الاهتمام بالبحث الأصولي يتقوى باستمرار الرحلات العلمية إلى المشرق، حتى آتت هذه الرحلات ثمارها يانعة في القرنين السادس والسابع الهجريين، غير أن البحث والتصنيف الأصولي عند مالكية المغرب والأندلس لم يرتقِ إلى منهجية خاصة يمتاز بها عن منهجية البحث الأصولي المستقر في المشرق لاسيما عند أصوليي الشافعية؛ لذا لوحظ اهتمام علماء المالكية بعددٍ من كتب الشافعية في الأصول ككتاب الرهان للجويني والمستصفي للغزالي والمحصول للرازي.

الهوامش

- 1- الحيان: المصادر الأصولية عند المالكية 14، كافي: منهج القاضي عبد الوهاب في الاستدلال بعمل أهل المدينة 5، الدسوقي: دعائم الفكر الأصولي للقاضي عبد الوهاب 9؟
- 2- المازري: إيضاح المحصول من برهان الأصول 104، 134، 143.
- 3- القرافي: نفائس الأصول 92/1.
- 4- القرافي: الذخيرة 55/1.
- 5- الرهوني: تحفة المسؤول 128/1.
- 6- الخطابي: معالم السنن 3/1، الدهلوي: حجة الله البالغة 455/1، الإنصاف 46 وما بعدها، الحجوي: الفكر السامي 383/1، الحن: دراسة تاريخية للفقه وأصوله 75، أبو العينين: الشريعة الإسلامية وتاريخها 25.
- 7- الدميني: مقاييس نقد المتن 48 .
- 8- انظر ما سطره القاضي عياض في المحاورات الفقهية التي دارت بين الإمام مالك والقاضي أبي يوسف، ترتيب المدارك 220/1، كما ويظهر هذا جلياً في محاورات الإمام محمد بن الحسن في كتابه الحجة على أهل المدينة.
- (9) عياض: ترتيب المدارك 64/1، الراعي: انتصار الفقير السالك 248، بلتاجي: مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري 528/2، أبو سليمان: الفكر الأصولي 52، 102.
- (10) المراجع السابقة.
- (11) الحجوي: الفكر السامي 406/1.
- (12) ابن العربي: القبس 75/1. الرجراجي: منار السالك 37.
- (13) عياض: ترتيب المدارك 587/1.
- (14) مالك: الموطأ 13/1.
- (15) مالك: الموطأ 177/1.
- (16) ابن السبكي: الإبهاج 407/2؛ ابن رشد الجدل: الجامع من المقدمات 351.
- (17) ابن القصار: مقدمته في الأصول 76.
- (18) مالك: الموطأ مع شرح الزرقاني 3396.
- (19) بوركاب: المصالح المرسلة 478.

- (20) ابن العربي: أحكام القرآن 252/2.
- (21) الباجي: المنتقى 229/5، الزرقاني: شرحه على الموطأ 396/3.
- (22) المراجع السابقة.
- (23) الباجي: المنتقى 229/5.
- (24) ابن رشد الحفيد: بداية المجتهد 398/2.
- (25) متفق عليه، البخاري كتاب الطلاق باب مراجعة الحائض حديث رقم (3556)، مسلم كتاب العدة باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة وتحريمه ذلك إلا ثلاثة أيام حديث رقم (1488).
- (26) الموطأ ومعه أوجز المسالك للكاندهلوي 284/10.
- (27) المعلوم أصولياً أن حكايات الأحوال مع قيام الاحتمال يتزل منزلة العموم في المقال، وبها استفيد العموم من حكاية أم سلمة رضي الله عنها حال المرأة المعتدة التي اشتكت عندها. وانظر في هذا الجويني: البرهان 536/2 وما بعدها، الطوفي: شرح مختصر الروضة 509/2، القرافي: شرح تنقيح الفصول 186.
- (28) ابن عبد البر: التمهيد 319/17 وما بعدها، الزرقاني: شرحه على الموطأ 303/3 وما بعدها، الدهلوي: شرحه على ابن ماجه 151/1.
- (29) اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين: فذهب الشافعي في أحد قوليهِ - تخريجاً على المسائل المروية عنه - وأكثر متكلمة الأصوليين ومشايخ العراق من الحنفية إلى أن كل معنى استنبط من النص لا يصح أن يرجع بالتخصيص أو التقييد. وذهب الشافعي في قوله الآخر والسمرقندي من الحنفية وعدد من محققي الأصوليين كالجويني والغزالي وصفي الدين الهندي إلى تصحيح عود العلة المستنبطة من النص عليه بالتخصيص، ولم أظفر للإمام مالك بقول ينقل عنه في هذه المسألة عند محققي الأصول من مذهبه كابن القصار والباجي. انظر: الجويني: البرهان 359/1، الغزالي: شفاء الغليل 61 وما بعدها، المنحول 192، المستصفي 394/1، الزركشي: البحر المحيط 152/5.
- (30) الموطأ بشرح الزرقاني 336/3-337.
- (31) ابن رشد الجلد، البيان والتحصيل 93/7.
- (32) سحنون، المدونة 139/1.
- (33) القرافي، الفروق 32/2.
- (34) الخطاب، مواهب الجليل، 390/4، الدردير، الشرح الكبير 94/5.

- (35) أبو زهرة: مالك بن أنس 216، ولد أباه: مدحل إلى أصول المالكية 11 .
- (36) البيهقي: مناقب الشافعي 171.
- (37) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري ولد سنة خمس وعشرين ومائة، بحر من بحور العلم في الحديث والفقه، لم يلقب الإمام مالك أحداً من أصحابه بالفقيه غير ابن وهب، له عدد من الكتب منها كتاب الموطأ الكبير والصغير وكتاب الجامع وكتاب البيعة توفي سنة سبع وتسعون ومائة. انظر الذهبي: سير أعلام النبلاء 225/9 وما بعدها، ابن فرحون: الديباج المذهب 131، عياض: ترتيب المدارك 423/1.
- (38) عياض: ترتيب المدارك 425/1.
- (39) المرجع السابق.
- (40) عياض: ترتيب المدارك 423/1، ابن فرحون: الديباج المذهب 132.
- (41) عبد الرحمن بن القاسم العتقي، أخذ العلم عن مالك وطالت صحبته له إلى عشرين سنة، كان من أعراف أصحاب مالك بقوله، وكان متنسكاً عابداً ولد سنة 128هـ وقيل 133 وتوفي 191هـ. انظر عياض: ترتيب المدارك 433/1، ابن خلكان: وفيات الأعيان 276/1، ابن فرحون: الديباج المذهب 145.
- (42) عياض: ترتيب المدارك 435/1، ابن فرحون: الديباج المذهب 145.
- (43) عياض: ترتيب المدارك 435/1.
- (44) معن بن عيسى القزاز الأشجعي له سماع معروف عن مالك وكان أشد الناس ملازمة له كان يتكئ عليه عند خروجه من المسجد حتى قيل له: عُصِيَتْ مالك، وكان إماماً في الحديث. الذهبي: سير أعلام النبلاء 304/9.
- (45) عياض: ترتيب المدارك 368/1.
- (46) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله الماجشون القرشي، كان فقيهاً فصيحاً وانتهت إليه فتوى المدينة في زمانه توفي 212هـ وقيل 214هـ. مخلوف: شجرة النور الزكية 56.
- (47) عياض: ترتيب المدارك 361/1، مخلوف: شجرة النور 57.
- (48) أشهب بن عبد العزيز بن داود، فقيه ثبت ورع انتهت إليه رئاسة المذهب بعد ابن القاسم ولد سنة 145هـ وتوفي بمصر 204هـ، قال فيه الشافعي: ما رأيت أفقه منه. عياض: ترتيب المدارك 447/1، مخلوف: شجرة النور 59، ابن فرحون: الديباج المذهب 98-99.
- (49) عياض: ترتيب المدارك 449/1.

- (50) عياض: ترتيب المدارك 340/1.
- (51) الذهبي: سير أعلام النبلاء 656/10، عياض ترتيب المدارك 562/1.
- (52) الذهبي: سير أعلام النبلاء 656/10.
- (53) عياض: ترتيب المدارك 562/1، ابن فرحون: الديباج المذهب 97.
- (54) عياض: ترتيب المدارك 541/10.
- (55) ابن تيمية: صحة أصول مذهب أهل المدينة 44.
- (56) البيهقي: مناقب الشافعي 336، ابن خلدون: المقدمة 455، ابن تيمية: الفتاوى 403/20.
- (57) أسد بن الفرات بن سنان ولد سنة 145هـ رحل إلى المشرق فسمع من مالك الموطأ ثم رحل إلى العراق ثم رجع بعدها إلى القيروان، ولآه ابن الأغلب إمارة الجيش الذي وجهه لغزو صقلية فمات هناك شهيداً وهو محاصر بسرقوسة سنة 213هـ انظر عياض: ترتيب المدارك 465/1، ابن فرحون: الديباج المذهب 98، مخلوف: شجرة النور 62.
- (58) عياض: ترتيب المدارك 466/1، الراعي: انتصار الفقير السالك 209.
- (59) الدسوقي: الإمام محمد بن الحسن الشيباني 144.
- (60) ابن فرحون: الديباج المذهب 98، مخلوف: شجرة النور 62، ابن خلكان: وفيات الأعيان 181/3.
- عياض: ترتيب المدارك 469/1.
- (61) يوضح سبب عزوف المدنيين من أصحاب مالك عن هذه المهمة قول مطرف: صحبت مالكاً سيع عشرة سنة فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، وكان يعيب الكتابة علينا، ويقول: لم أدرك أحداً من أهل بلدنا ولا ممن مضى يكتب - أي المسائل - . فقليل له: كيف نصنع؟ قال: تحفظون كما حفظوا وتعملون كما عملوا حتى تنور قلوبكم فيغنيكم عن الكتابة !! انظر ترتيب المدارك 359/1.
- (62) الراعي: انتصار الفقير السالك 210.
- (63) عياض: ترتيب المدارك 469-470، ابن فرحون: الديباج المذهب 98.
- (64) الراعي: انتصار الفقير السالك 210.
- (65) الملاحظ هنا أن أسد بن الفرات قد وجد بغيته في ابن القاسم من ضبط المسائل وتحريرها - وهو قاسم مشترك بينهما - بما كان له أكبر الأثر في إظهار الاهتمام بالمسائل الفرعية على بقية الاهتمامات العلمية التي ظهرت في أصحاب مالك.

- (66) ابن خلكان: وفيات الأعيان 181/3، بن عبد الله: معلمة الفقه المالكي 305، الدباغ: معالم الإيمان 5/2، مخلوف: شجرة النور 62.
- (67) عياض: ترتيب المدارك 470/1.
- (68) عياض: ترتيب المدارك 471/1، ابن خلدون: المقدمة 450، الراعي: انتصار الفقير السالك 211، مخلوف: شجرة النور 70.
- (69) الطاهر: منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل 73، نجم: المذهب المالكي وأثره في الحياة الأندلسية 151 وما بعدها.
- (70) عياض: ترتيب المدارك 489/2، كما يظهر هذا المعنى في ترجمة غير واحد ممن ترجم لهم القاضي عياض انظر 732/2، 743، 747.
- (71) الحبيب بن طاهر: مقدمته على كتاب الإشراف على نكت مسائل الخلاف 26، الدهماني: مقدمة كتاب التفريع لابن جلاب 92/1.
- (72) انظر الطاهر: منهج كتابة الفقه المالكي 129 وما بعدها، قنديل: السمات الأساسية للمدرسة العراقية 9، لحر: المدرسة المالكية العراقية: النشأة والمميزات 15، غريبة: ملامح الحوار المذهبي في الفكر الفقهي والأصولي عند فقهاء مدرسة مالكية العراق 17.
- (73) الدهماني: مقدمة كتاب التفريع 92/1.
- (74) يُقصد بالاصطلاح هنا: المنهج المتبع في التصنيف.
- (75) المقرئ: أزهار الرياض في أخبار عياض 22/3.
- (76) أخرجه البخاري، كتاب الأذان باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، حديث رقم (688).
- (77) انظر الراعي: انتصار الفقير السالك 294.
- (78) عياض: ترتيب المدارك 187/2، الشيرازي: طبقات الفقهاء 164، ابن فرحون: الديباج المذهب 93، مخلوف: شجرة النور 66.
- (79) عياض: ترتيب المدارك 187/2، الشيرازي: طبقات الفقهاء 164.
- (80) عياض: ترتيب المدارك 170/2، الذهبي: سير أعلام النبلاء 340/13، الروكي: قواعد الفقه الإسلامي 34.
- (81) طاهر: مقدمته على كتاب الإشراف 32.
- (82) انظر على سبيل المثال البحر المحیط، 156/1، 203/3، 413/4، 22/5، 98، 42/6، 326، الباجي: إحكام الفصول 176.

- (83) عياض: ترتيب المدارك 170/2.
- (84) عياض: ترتيب المدارك 171/2.
- (85) عياض: ترتيب المدارك 179/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 94، مخلوف: شجرة النور 67.
- (86) ابن فرحون: الديباج المذهب 216.
- (87) عياض: ترتيب المدارك 290/2-291، ابن فرحون: الديباج 100.
- (88) ابن فرحون: الديباج المذهب 184، مخلوف: شجرة النور 78.
- (89) ابن فرحون: الديباج المذهب 195-196، مخلوف: شجرة النور 78.
- (90) عياض: ترتيب المدارك 466/2، الذهبي: سير أعلام النبلاء 332/16، ابن فرحون: الديباج المذهب 257.
- (91) عياض: ترتيب المدارك 467/2.
- (92) عياض: ترتيب المدارك 602/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 199، الذهبي: سير أعلام النبلاء 108/17.
- (93) عياض: ترتيب المدارك 606/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 268، الزركشي: البحر المحيط 8/1.
- (94) ابن فرحون: الديباج المذهب 199، عياض: ترتيب المدارك 605/2.
- (95) عياض: ترتيب المدارك 604/2، ابن حلكان: وفيات الأعيان 269/4، ابن فرحون: الديباج المذهب 206، مخلوف: شجرة النور الزكية 91.
- (96) عياض: ترتيب المدارك 645/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 159-160، مخلوف: شجرة النور 103-104، الذهبي: سير أعلام النبلاء 429/17.
- (97) عياض: ترتيب المدارك 763/2، مخلوف: شجرة النور 105.
- (98) طبع هذا الكتاب في مؤسسة الرسالة بتحقيق د. عبد الحميد أبو زيد طبعة أولى 1418هـ، بيروت، وقد نبه المحقق إلى أن النصف الثاني من الكتاب من آخره مفقود لم يعثر عليه.
- (99) الزركشي: البحر المحيط 8/1.
- (100) طبع هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ محمد بن الحسين السليمان في دار الغرب الإسلامي 1996م طبعة أولى.
- (101) ليتضح هذا المعنى انظر كتاب المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للدكتور محمد العروسي، السمرقندي: ميزان الأصول 4.

- (102) ابن خلدون: المقدمة 458-459، عبد الوهاب أبو سليمان: الفكر الأصولي 446 وما بعدها.
- (103) الشاطبي: الموافقات 37/1 وما بعدها.
- (104) يظهر هذا جلياً إذا ما قمت بالمقارنة بين الآراء الأصولية للقاضي الباقلاني على سبيل المثال وآراء الشيخ أبي الحسن الأشعري في الأصول إذ قد احتذاها بما أضعف عنده الميل إلى رصد قواعد الاستدلال عند الإمام مالك! انظر مقارناً بين التقريب والإرشاد ومجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك.
- (105) الباقلاني: التقريب والإرشاد 260/2.
- (106) عياض: ترتيب المدارك 476/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 258.
- (107) ابن القصار: المقدمة في الأصول 61-62.
- (108) قد كان لأبي بكر بن خويزمننداد تحريجات أصولية على قول مالك غير مرضية عند محقق المالكية بل اعتبرته منه شذوذاً في الرأي كما تبّه على ذلك القاضي عياض، انظر ترتيب المدارك 606/2.
- (109) ابن خلدون: المقدمة 455.
- (110) الغزالي: المستصفى 42/1.
- (111) ابن السمعاني: قواطع الأدلة 31/1.
- (112) ابن تيمية: مجموع الفتاوى 401/20.
- (113) عياض: ترتيب المدارك 468/2، الدهماني: مقدمة كتاب التفریع 93/1، بدوي: منهج كتابة الفقه المالكي 137 وما بعدها.
- (114) ابن فرحون: الديباج المذهب 106، مخلوف: شجرة النور 203.
- (115) يعكس شرح ابن عسکر البغدادي لمختصر ابن الحاجب الأصولي التحول الواضح للإنتاج الأصولي في المدرسة العراقية، إذ بعد أن كانت المدرسة العراقية رائدة الإنتاج الأصولي في المذهب المالكي ينتهي بها الحال إلى الاعتماد على نتائج غيرها من المدارس الأصولية كالمدرسة المصرية التي احتضنت ابن الحاجب صاحب المنتهى ومختصره فليتبّه لهذا الملحظ.
- (116) عياض: ترتيب المدارك 587/2.
- (117) ابن فرحون: الديباج المذهب 333.
- (118) ابن خلدون: المقدمة 807، نجم: المذهب المالكي وأثره في الحياة الأندلسية 154.
- (119) المراكشي: المعجب 254.
- (120) المراكشي: المعجب 236 وما بعدها.

- (121) ابن خلدون: المقدمة 807، نجم: المذهب المالكي وأثره في الحياة الأندلسية 154.
- (122) ابن خلدون: المقدمة 422.
- (123) ابن عبد الله: المذهب المالكي والوحدة المذهبية، مجلة دار الحديث الحسنية، عدد 2، 237-238.
- (124) ابن خلدون: المقدمة 457.
- (125) ابن العربي: العواصم من القواصم 67/2-68.
- (126) مقدمة ترتيب المدارك 15/1، مقدمة التفرع 92/1 وما بعدها، المقرئ: أزهار الرياض 27/3.
- (127) عياض: ترتيب المدارك 234/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 351 وما بعدها، مخلوف: شجرة النور 87/88.
- (128) أشار الدكتور عمر الجديدي إلى أن يحيى بن عمر له مصنف في أصول الفقه، انظر محاضرات في تاريخ المذهب المالكي 74.
- (129) تكملة الديباج 263.
- (130) عياض: ترتيب المدارك 37-436/2، ابن فرحون: الديباج 156-157.
- (131) عياض: ترتيب المدارك 338/2.
- (132) المرجع السابق.
- (133) عياض: ترتيب المدارك 623/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 35.
- (134) عياض: ترتيب المدارك 750-749/2.
- (135) عياض: ترتيب المدارك 742/2.
- (136) انظر مثلاً عياض: ترتيب المدارك 794/2 وما بعدها، 776، ابن فرحون: الديباج المذهب 81.
- (137) عياض: ترتيب المدارك 802/2، ابن خلكان: وفيات الأعيان 408/2، الذهبي: سير أعلام النبلاء 535/18، ابن فرحون: الديباج المذهب 120.
- (138) عياض: ترتيب المدارك 803/2.
- (139) عياض: ترتيب المدارك 806/2، ابن فرحون: الديباج المذهب 121، مخلوف: شجرة النور 121.
- (140) المقرئ: نفح الطيب 25/2، أزهار الرياض 62/3، ابن فرحون: الديباج المذهب 282، مخلوف: شجرة النور 138.
- (141) الذهبي: سير أعلام النبلاء 548/19 وما بعدها، الثعالبي: الفكر السامي 223/2، عبد العزيز بن عبد الله: معلمة الفقه المالكي 279.
- * يقصد بالمالكية هنا: المالكية من أهل المغرب والأندلس لا مطلقاً.

- (142) مقدمة ترتيب المدارك 15/1، وانظر الكثيري: التأثير المتبادل بين المدرسة المالكية بالعراق والمدرسة المالكية بالقيروان 9 وما بعدها.
- (143) ابن فرحون: الديباج المذهب 213.
- (144) الزركشي: البحر المحيط 8/1.
- (145) ابن فرحون: الديباج المذهب 279-280.
- (146) ابن فرحون: الديباج المذهب 121، مخلوف: شجرة النور 166.
- (147) ابن فرحون: الديباج المذهب 285.
- (148) حاجي خليفة: كشف الظنون 1673/2، مخلوف: شجرة النور الزكية 183.
- (149) العلوي: مقدمة الضروري في أصول الفقه 18.
- (150) العلوي: مقدمة الضروري 18.
- (151) نشرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدي، تحقيق محمد غزالي جابي طبعة أولى 1422هـ.
- (152) الزركشي: البحر المحيط 8/1.
- (153) حاجي خليفة: كشف الظنون 1673/2، كحالة: معجم المؤلفين 17/4، هدية العارفين 383-382/1.
- (154) هدية العارفين 477/1، ابن فرحون: الديباج المذهب 183/1-184.
- (155) مخلوف: شجرة النور 217، الزركشي: البحر المحيط 8/1.
- (156) حاجي خليفة: كشف الظنون 1673/2.
- (157) ابن فرحون: الديباج 125، هدية العارفين 413/1.
- (158) ابن فرحون: الديباج المذهب 62، كشف الظنون 1153/2.
- (159) ابن فرحون: الديباج المذهب 82، الذهبي: سير أعلام النبلاء 264/23-265.
- (160) ابن فرحون: الديباج المذهب 206.
- (161) ابن فرحون: الديباج المذهب 47.
- (162) ابن فرحون: الديباج المذهب 210.
- (163) ابن فرحون: الديباج المذهب 87.
- (164) ولقد اهتم بهذه المنهجية علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي المعروف بـ الصُّغَيْر (ت 719هـ)، وأشهر من عُرف بها من المشاركة ابن دقيق العيد. انظر ابن فرحون: الديباج المذهب 212.

- (165) ابن فرحون: الديباج المذهب 87.
- (166) ابن فرحون: الديباج 25/2-26.
- (167) جابي: مقدمة تحقيق لباب المحصول في علم الأصول للحسين بن رشيق المالكي 14/1 نشر دار البحوث للدراسات الإسلامية بدبي طبعة أولى 1422هـ.
- (168) انظر ابن فورك: مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن 165، الباقلاني: التقريب والإرشاد 172/1، 425/3-426، الجويني: البرهان 451/1، العلائي: تلقيح الفهوم 110.
- (169) ابن فرحون: الديباج المذهب 335.
- (170) ابن فرحون: الديباج المذهب 355، وقد نشرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي بتحقيق د. الهادي بن حسين شبيلي طبعة أولى 1422هـ.
- (171) ابن فرحون: الديباج المذهب 295.
- (172) ابن فرحون: الديباج المذهب 42.
- (173) المقري: نفع الطيب 316/8-317، مخلوف: شجرة النور 227-228.
- (174) مخلوف: شجرة النور 250.
- (175) مخلوف: شجرة النور 213، التعالي: الفكر السامي 291/4-292، الزركلي: الأعلام 71/1.

المراجع

- 1- أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة.
- 2- الإشراف على نكت مسائل الخلاف لأبي محمد عبد الوهاب بن نصر البغدادي (المقدمة) تحقيق الحبيب ابن طاهر دار ابن عفان، ط 1 1420هـ - بيروت.
- 3- الإمام محمد بن الحسن الشيباني وأثره في الفقه محمد الدسوقي، دار الثقافة، ط 1 الدوحة 1407هـ.
- 4- الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف أحمد شاه ولي الله الدهلوي علق عليه عبد الفتاح أبسو غدة دار النفائس بيروت ط الثالثة 1986م.
- 5- انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك لشمس الدين محمد بن محمد الراعي الأندلسي تحقيق: محمد أبو الأحفان، دار الغرب الإسلامي عام 1981م، بيروت، ط 1.
- 6- البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط 1 1988م.
- 7- البرهان في أصول الفقه عبد الملك بن عبدالله الجويني تحقيق عبد العظيم الديب ط الثالثة 1991م.
- 8- التأثير المتبادل بين المدرسة المالكية بالعراق والمدرسة المالكية بالقيروان، د. نعيم عبد العزيز الكثييري بحث قدم للمشاركة بمؤتمر القاضي عبد الوهاب البغدادي، 1424هـ.
- 9- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل لبجي بن موسى الرهوني تحقيق د. الهادي بن حسين الشبيلي، نشر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي 1422هـ ط 1.
- 10- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض، دار مكتبة الحياة، بيروت، تحقيق د. أحمد بكير محمود.
- 11- التفريع لأبي القاسم عبيدالله بن الحسين المعروف بابن جلاب: دراسة وتحقيق د. حسين بن سالم الدهماني دار الغرب الإسلامي، ط 1 1408هـ.
- 12- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة لحسن بن محمد المشاط، تحقيق ودراسة عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار المغرب الإسلامي، ط 2 1411هـ - بيروت.
- 13- حجة الله البالغة، أحمد شاه ولي الله الدهلوي، إدارة الطباعة المنيرية 1352هـ.

- 14- الحجة على أهل المدينة للإمام محمد بن الحسن الشيباني، تعليق السيد مهدي حسن الكيلاني القادري عالم الكتب، ط الثالثة 1403هـ.
- 15- دراسات في مصادر الفقه المالكي ميكلوش موراني ترجمة سعيد بحيري وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط 1 1409هـ.
- 16- دراسة تاريخية للفقه وأصوله: لمصطفى الخس، الشركة المتحدة للتوزيع، ط 1 1404هـ.
- 17- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن فرعون، دار الفكر.
- 18- السمات الأساسية للمدرسة المالكية بالعراق ومظاهر الالتقاء والافتراق بينها وبين المدارس المالكية الأخرى أ.د. محمد حسين قنديل بحث قدم للمشاركة بمؤتمر القاضي عبد الوهاب البغدادى 1424هـ.
- 19- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي تحقيق جماعة من العلماء مؤسسة الرسالة بيروت.
- 20- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر.
- 21- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول لأحمد ابن إدريس القرافي تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط 1 1973م.
- 22- الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود، بدران أبو العينين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 23- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل لمحمد بن محمد الغزالي تحقيق حمد الكبيسي مطبعة الإرشاد بغداد 1970م.
- 24- صحة أصول مذهب أهل المدينة، لأبي العباس أحمد عبدالحليم ابن تيمية، دار الندوة الجديدة بيروت.
- 25- الضروري في أصول الفقه لأبي الوليد محمد بن رشد الحفيد، تحقيق جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، ط 1 1994م بيروت.
- 26- طبقات الشافعية لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت 1401هـ.

- 27- الفكر الأصولي: دراسة تحليلية نقدية عبد الوهاب أبو سليمان، دار الشروق، جدة 1403هـ، ط 1.
- 28- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، ط 1 1995 بيروت.
- 29- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، لأبي بكر ابن العربي تحقيق محمد عبدالله ولد كريم دار الغرب الإسلامي، ط 1 192م.
- 30- لباب المحصول في علم الأصول للحسين بن رشيق تحقيق محمد غزالي جابي نشر دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث دبي، ط 1 1422هـ.
- 31- مالك حياته وعصره وفقهه محمد أبو زهرة دار الفكر العربي ط 1.
- 32- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلليم ابن تيمية ترتيب عبد الرحمن محمد القاسم مطابع الرياض 1318هـ.
- 33- المدرسة المالكية العراقية النشأة والمميزات، د. حميد لحر بحث مقدم للمشاركة بمؤتمر القاضي عبد الوهاب البغدادي 1424هـ.
- 34- المذهب المالكي وأثره في الحياة الأندلسية سليمان حسين نجم، رسالة ماجستير في التاريخ بإشراف أ.د. محمد عبده حاملة قدمت في الجامعة الأردنية 1408هـ.
- 35- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين محمد العروسي عبد القادر، دار حافظ، ط 1 1410هـ.
- 36- المستصفي محمد علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي، المطبعة الاميرية بولاق ط 1 1322هـ.
- 37- معالم السنن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المكتبة العلمية بيروت، ط 2 1401هـ.
- 38- معلمة الفقه المالكي عبد العزيز بن عبد الله، دار المغرب الإسلامي، ط 1 1403هـ.
- 39- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول محمد بن أحمد التلمساني تحقيق محمد علي فركوس مؤسسة الرياض، ط 1 1988م.
- 40- مقاييس نقد متون السنة مسعر عزم الله الدميني، دار ابن حزم، ط 2، 1989م.

- 41- المقدمات الممهدة لأبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد، تحقيق د. محمد حجي دار الغرب الإسلامي، ط أولى 1408هـ.
- 42- المقدمة في الأصول، للإمام أبي الحسن علي بن عمر المعروف بابن القصار، تحقيق محمد بن الحسين السلماني دار الغرب الإسلامي، الطبعة 1 1961.
- 43- المقدمة لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت.
- 44- ملامح الحوار المذهبي في الفكر الفقهي والأصولي عند فقهاء مدرسة مالكية العراق د. رضوان غريبة، بحث مقدم للمشاركة بمؤتمر القاضي عبد الوهاب البغدادي 1424هـ.
- 45- مناقب الشافعي البيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث القاهرة.
- 46- مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري محمد بالتاجي، جامعة الإمام محمد بن سعود ط أولى 1397هـ.
- 47- المنحول من تعليقات الأصول محمد بن محمد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر دمشق 1390هـ.
- 48- منهج كتابة الفقه المالكي بين التجريد والتدليل د. بدوي عبد الصمد الطاهر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط أولى 2002م دبي.
- 49- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي المعروف بالشاطبي تحقيق مشهور حسن، دار ابن عفان، ط أولى.
- 50- ميزان الأصول في نتائج العقول، محمد بن أحمد السمرقندي تحقيق د. محمد زكي عبد البر مطابع الدوحة.
- 51- نفح الطيب لأحمد بن محمد المقرئ التلمساني تحقيق د. مريم قاسم طويل، د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية ط أولى 1415هـ.
- 52- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي.
- 53- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة.